دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر درجة الإفصاح عن الإستدامة على الأداء المالى للوحدات الاقتصادية : دراسة تطبيقية على البنوك العاملة فى مصر
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	مشابط، نعمة حرب
المجلد/العدد:	مج20, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يوليو
الصفحات:	49 - 123
رقم MD:	771933
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الإفصاح المحاسبى، الوحدات الاقتصادية، الأداء المالى، المصارف المالية، مصر
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/771933

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أثر درجة الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المالى للوحدات الاقتصادية – دراسة تطبيقية على البنوك العاملة فى مصر

د/ نعمة حرب مشابط
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة –جامعة دمنهور

أثر درجة الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية
دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر

د/ نعمه حرب مشابط [١]

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار أثر درجة إفصاح البنوك العاملة في مصر عن الاستدامة على أدائها المالي.

ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة نظرية، وتطبيقية على البنوك العاملة في البيئة المصرية، حيث تم تحليل محتوى التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية لثلاثين بنكا عن الفترة من ٢٠١٠م حتى ٢٠١٤م، وذلك لاختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي، وذلك في ظل وجود متغيرين رقابيين هما حجم البنك، وحجم مكتب مراقبي حسابات البنك.

وتوصل البحث إلى انخفاض درجة الإفصاح عن الاستدامة حيث تبلغ ١٠,٧%، وذلك تبعا لمؤشر الإفصاح المشتق من الجيل الرابع لإرشادات المبادرة الدولية للتقرير للخدمات المالية والمصرفية. واتضح أنه لا يوجد سوى بنكان من البنوك العاملة في مصر أصدرا تقرير الاستدامة خلال فترة البحث.

كما توصل البحث إلى أن العلاقة بين الإفصاح عن استدامة البنوك في مصر وأدائها المالي علاقة إيجابية ولكنها ضعيفة، بسبب انخفاض وعي البنوك في مصر بأهمية الاستدامة وعدم إدراكها بمردودها الإيجابي على أدائها في الأجل الطويل. لذلك تم التوصية بأهمية اهتمام البنك المركزي المصري بمفهوم الاستدامة ونشره، وتحفيز البنوك على الالتزام به.

الكلمات المفتاحية: استدامة الوحدات الاقتصادية؛ استدامة البنوك؛ درجة الإفصاح عن الاستدامة؛ الأداء المالي.

---

[١] مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة دمنهور
.E-mail: neama_meshapet@yahoo.com

The effect of the degree of disclosure of sustainability on the financial performance of economic entities An empirical Study on Banks operating in Egypt

Abstract

The purpose of this research is to study and examine the relationship between the degree of disclosure of sustainability and financial performance of banks operating in Egypt.

To achieve this goal has been done Thoeritical, and Empirical study on banks operating in Egypt, by content analysis of the annual reports and websites of thirty banks for the period from 2010 to 2014, in order to test the relationship between the degree of disclosure of sustainability and financial performance, with two control variables, bank size and The size of auditor office.

The results showed a low degree of disclosure of sustainability in banks on Egypt, where the 10.7 %, Depending on the disclosure index is derived from G4 of the Guidelines of Global Reporting Initiative of financial services sector. And, only two banks of banks operating in Egypt issued a sustainability report during the research period.

The research found that the relationship between the degree of disclosure of sustainability of banks in Egypt and financial performance is a positive but weak, Because of the low awareness of banks in Egypt, about the importance of sustainability, and the lack of awareness of the positive impacts which return on their performance in the long term.

Keywords: Sustainability of economic entities; Sustainability of the banks; Degree of disclosure of sustainability; financial performance.

١-مقدمة البحث

تسعى معظم الوحدات الاقتصادية في الوقت الحالي نحو إدخال مفهوم الاستدامة في أهدافها واستراتيجياتها، والذي يعني أن تقوم هذه الوحدات بتلبية احتياجاتها الحالية دون التأثير على احتياجات الأجيال القادمة. وتزايد هذا السعي بسبب الانتقادات الموجهة للوحدات الاقتصادية التي تسعى فقط إلى تحقيق الأرباح دون النظر للجوانب الاجتماعية والبيئية.

وعندما تقتصر أهداف الوحدات الاقتصادية على تحقيق الأرباح فقط، فإنه يؤدي إلى اختلالات واضحة في البيئة والمجتمع مما يهدد تقدم البشرية واستمراريتها، لذلك أصبحت الوحدات الاقتصادية مسئولة أمام المجتمع عن تحقيق الأهداف الاقتصادية مع عدم اغفال الأهداف الاجتماعية والبيئية، ويتبلور ذلك في الاستدامة. ولقد قبلت الوحدات الاقتصادية في الوقت الحاضر فكرة الاستدامة بأبعادها الثلاث، بحيث يقال على الوحدة إنها مستدامة إذا كان أداؤها الاقتصادي جيدا كذلك أداؤها الاجتماعي والبيئي (Tiong & Anantharaman, 2011).

كما أضحت الاستدامة إحدى متغيرات قرارات أصحاب المصلحة (Matthews & Rusinko, 2010) ، لذلك أدخلت معظم الوحدات الاقتصادية في العالم المتقدم مفهوم الاستدامة في أهدافها واستراتيجياتها، ولكن ليس الأمر كذلك في الدول النامية (Sobhani, et al., 2011).

وتعد البنوك من أهم الوحدات الاقتصادية التي تسعى حاليا لإدخال مفهوم الاستدامة في أهدافها واستراتيجياتها وأعمالها. وذلك بسبب الدور المتعاظم الذي تلعبه في سوق رأس المال، حيث تقوم بتجميع الموارد المالية من أجل تخصيصها على المشروعات والبرامج المختلفة في قطاعات الاقتصاد المتنوعة. ومن ثم يمكن أن تؤثر البنوك بشكل مباشر، أو غير مباشر، على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة. كما يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستدامة، وذلك من خلال المساهمة المباشرة في تحقيق أداء اقتصادي متنامي، والمساهمة الاجتماعية الفاعلة والحفاظ على البيئة. أو المساهمة غير المباشرة، من خلال تخصيص الموارد المالية المتاحة لديها على المشروعات المستدامة، بحيث يكون أداؤها الاقتصادي المتوقع جيدا مع

مساهمة هذه المشروعات مساهمة بناءة في المجتمع، بالإضافة إلى عدم إضرار هذه المشروعات بالبيئة (Alkarim & Alam, 2013).

وعندما تتبنى البنوك مفهوم الاستدامة فإنها تُقدم معلومات كمية ووصفية عن ممارسات وأنشطة الاستدامة التي تقوم بها فعلا وهو ما يُطلق عيه الإفصاح عن الاستدامة، وذلك قد يكون ضمن التقارير السنوية، أو في تقارير منفردة يُطلق عليها تقارير الاستدامة، أو تُنشر هذه المعلومات على مواقع البنوك الإلكترونية. ومن خلال هذه المعلومات يُقيم أصحاب المصلحة الأداء المستدام للبنوك، لأن الاستدامة في الوقت الحاضر تمثل أحد مؤشرات نجاح البنوك مما ينعكس إيجابا على أدائها بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص(Hubbard, 2011).

وتسعى البنوك العاملة في مصر حاليا نحو الاستدامة والافصاح عنها، حيث قام كل من بنك باركليز[1] والبنك العربي الافريقي[2] منذ بضعة سنوات بإصدار تقرير الاستدامة. ولقد ازداد الاهتمام بمفهوم الاستدامة في البنوك العاملة في مصر بعد قيام المعهد المصرفي المصري[3] بعقد المؤتمر السنوي السادس بشأن الاستدامة المصرفية في مارس عام ٢٠١٤م. حيث ألقى الضوء على أهمية قيام البنوك العاملة في مصر بإدخال مفهوم الاستدامة ضمن استراتيجياتها المستقبلية، من خلال تصميم منتجات مصرفية تتناسب مع احتياجات الأفراد، وحماية البيئة، وتمويل المشروعات التي تدعم المجتمع، بجانب بناء علاقات طويلة الأجل مع العملاء. كما أكد المؤتمر على أن التطبيق الصحيح للاستدامة في البنوك يؤدي إلى تقليل المخاطر الائتمانية والذي من شأنه حماية البنوك من مخاطر التعثر والإفلاس والتداعيات المالية[4].

٢-مشكلة البحث

يعاني المجتمع حاليا من اختلالات اجتماعية وبيئية، وذلك بسبب اهتمام الوحدات الاقتصادية بالأداء الاقتصادي فقط، وإغفال الأداء الاجتماعي والبيئي. وللتخلص من

---

[1] http://www.barclays.com.eg

[2] http://www.aaib.com

[3] يعد المعهد المصرفي المصري مؤسسة غير هادفه للربح يعمل تحت مظلة البنك المركزي المصري منذ عام ١٩٩١

[4] http://www.ebi.gov.eg

تلك الاختلالات ظهر مفهوم الاستدامة، والذي يتطلب من الوحدات الاقتصادية أن تهتم بالجوانب الاجتماعية والبيئية بجانب الجانب الاقتصادي.

وسعت في الآونة الأخيرة الوحدات الاقتصادية عامةً والبنوك خاصةً لإيجاد التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتالي إدخال مفهوم الاستدامة في أهدافها واستراتيجياتها، مما ينعكس على أنشطتها وعملياتها المختلفة، ومن ثم التأثير الايجابي على أدائها وسمعتها. وذلك في ظل تغير اهتمامات أصحاب المصلحة، وتغير مؤشرات النجاح من وجهة نظرهم. وجعل الاستدامة أحد مؤشرات نجاح واستمرار واستقرار البنك (Carnevale & Mazzuca, 2014). ووسيلة إعلام أصحاب المصلحة بالأداء المستدام للبنوك هي الإفصاح عنه في الوسائل المختلفة. لذلك يسعى البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك. لذلك يمكن بلورة مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي درجة الإفصاح عن الاستدامة في البنوك العاملة في البيئة المصرية؟
- ما العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك في مصر؟
- هل تختلف العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك في مصر باختلاف حجم البنك؟
- هل تختلف العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك في مصر باختلاف حجم مكتب مراقبي حسابات البنك؟

٣-أهداف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة في البنوك العاملة في مصر وأدائها المالي كأحد أهم مؤشرات تقييم الأداء.

كما يستهدف البحث الوقوف على الواقع الفعلي للإفصاح عن ممارسات وأنشطة الاستدامة في البنوك العاملة في البيئة المصرية وانعكاس ذلك على أدائها المالي.

٤-أهمية ودوافع البحث

تنبع أهمية البحث من الأهمية التي تحظى بها الاستدامة في الوقت الحاضر، مما أدى إلى التوسع في الاهتمام بها. وينعكس ذلك في تقارير الاستدامة المنشورة على مستوى العالم، حيث إن الوحدات الاقتصادية التي تُصدر هذه التقارير في تزايد ملحوظ.

كما تنبع أهمية البحث من تعاظم دور البنوك في سوق رأس المال خاصة في مصر. بالإضافة إلى الاتجاه المتنامي للبنوك نحو الاهتمام بالاستدامة، والإفصاح عن ذلك في تقاريرها السنوية المنشورة أو على موقعها الإلكتروني، وذلك بسبب اتجاه أصحاب المصلحة لجعل الاستدامة إحدى متغيرات القرارات الاقتصادية. لذلك قد ينعكس هذا الإفصاح على أداء البنوك بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص.

وتأسيسا على ما سبق تتبلور دوافع الباحثة للقيام بهذا البحث في الوقوف على واقع الإفصاح عن الاستدامة في البنوك العاملة في البيئة المصرية. بالإضافة إلى اختبار وتفسير العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك في مصر، وبالتالي تحديد المردود الذي يمكن أن يعود على هذه البنوك من إدخالها للاستدامة في أهدافها واستراتيجيتها.

كما أن ندرة البحوث العربية، وخاصة المصرية - في حدود علم الباحثة- التي تناولت العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك تمثل أحد دوافع البحث، وذلك على الرغم من الاتجاه المتنامي في الوقت الحاضر للإفصاح عن الاستدامة لدى البنوك عالميا ومحليا، بسبب اهتمام كل من المبادرة الدولية للتقرير GRI[1]، واتحاد البنوك الأوروبية EPF[2]، واتحاد المصارف العربية URB[3] بالاستدامة، وإدراك دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة.

1- Global Reporting Initiative

2- European Banking Federation

3- Union of Arab Banks

٥-حدود البحث

اتضح من هدف البحث أنه يقتصر على دراسة واختبار العلاقة بين درجة إفصاح البنوك في مصر عن ممارسات وأنشطة الاستدامة لديها، وأدائها المالي. ولذلك يخرج عن نطاق البحث القياس المحاسبي لهذه الممارسات والتحقق من جودتها ودورها الفعلي في تحقيق الاستدامة.

كما يخرج عن نطاق البحث تقييم جودة الإفصاح عن ممارسات وأنشطة الاستدامة وهو ما يُطلق عليه الإفصاح عن الاستدامة، أو تقارير الاستدامة. ويقتصر البحث على البنوك دون غيرها من المؤسسات المالية، وأخيرًا فإن القدرة على تعميم النتائج ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

٦-خطة البحث

انطلاقا من أهمية وأهداف ودوافع البحث وفي ضوء مشكلته وحدوده فإن البحث سوف يستكمل على النحو التالي:

١/٦ استدامة البنوك من منظور محاسبي

٢/٦ تحليل العلاقة بين الإفصاح عن استدامة البنوك وأدائها المالي، واشتقاق فروض البحث

٣/٦ منهجية البحث

٤/٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

١/ استدامة البنوك من منظور محاسبي

لم يعد الهدف الأهم والأوحد للوحدات الاقتصادية في الوقت الحاضر هو تعظيم الربح، وذلك بسبب الانتقادات التي تُوجه للوحدات التي تقتصر أهدافها على الوفاء بالمسئولية الاقتصادية فقط. لذلك تسعى هذه الوحدات إلى ما وراء تعظيم ثروة الملاك (Lo´pez, et al., 2007) والاهتمام بالدائرة الواسعة من أصحاب المصلحة وليس بالملاك فقط، مما جعل هدف الوحدات الاقتصادية يتمثل في تحقيق مستوى مرضي من الربح، بما يتلاءم مع تحقيق الأهداف الاجتماعية والاحتياجات البيئية (بدوي،٢٠٠٤). ولذلك تزايد في العقود الأخيرة اهتمام العديد من الوحدات الاقتصادية بالقضايا البيئية والاجتماعية بجانب القضايا الاقتصادية، أو ما يعرف بقضايا

الاستدامة. ولم يعد هذا الاهتمام مقتصرا على الدول المتقدمة فقط، بل امتد إلى العديد من الدول النامية (الخيال ومفتي،٢٠٠٠).

ولقد أثارت الاستدامة الاهتمام من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمحاسبية، لذلك تسعى معظم الوحدات الاقتصادية ومنها البنوك للوفاء بالمسئولية الاجتماعية والبيئية المفروضة عليها بالتزام قانوني، أو التي ترتبط بمصلحتها الذاتية. وسوف نتناول نشأة وتطور مفهوم الاستدامة ومجالاتها وأبعادها وأهميتها للبنوك بالإضافة إلى تقرير الاستدامة وعناصره وذلك كله من منظور محاسبي كما يلي:

١/١ نشأة وتطور مفهوم الاستدامة

تمثل الاستدامة عملا إنسانيا قديما حيث تشكلت معه نشأة المجتمعات على الأرض (القرني،٢٠١٤). وبالنسبة للاستدامة في الوحدات الاقتصادية فإنها تمثل تطورا لمسئوليات هذه الوحدات، حيث كانت في البداية مسئولية اقتصادية فقط، وتتبلور في تحقيق هدف مادي بحت وهو تعظيم الربح. ثم ظهرت ضغوط عديدة من أصحاب المصالح على هذه الوحدات لتجاوز الجانب الاقتصادي إلى الجانب الاجتماعي مما نتج عنه المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

وجعل ظهور المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من مصلحة المجتمع أحد أهم الأهداف الأساسية لهذه الوحدات، مما أدى إلى ظهور الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية عام ١٩٩٩[1]، والذي يحتوي على عشرة مبادئ، تتضمن أربعة مجالات أساسية هي؛ حقوق الإنسان، معايير العمل، المحافظة على البيئة، ومكافحة الفساد. ويتضح من هذه المجالات أن أحد هذه المجالات المحافظة على البيئة، مما يجعل الجانب البيئي جزءا مهما من المسئولية الاجتماعية، مما دعي إلى الاهتمام بمفهوم أشمل من المسئولية الاجتماعية وهو الاستدامة.

ولقد ظهر مفهوم الاستدامة في ستينيات القرن الماضي (عبيدات، ٢٠١٤)، وبعد ظهور هذا المفهوم توالت الجهود العالمية[2] لإرساء قواعده على مستوى العالم. ولقد

---

[1] أطلقت الأمم المتحدة مبادرة دولية (Global Compact) دعت من خلالها لتفعيل دور القطاع الخاص في المجتمع.

[2] تمثلت هذه الجهود في عدة مؤتمرات دولية، في كل من استكهولم عام ١٩٧٢، ريودي جانيرو عام ١٩٩٢، جوهانسبرج عام ٢٠٠٢، وريودي جانيرو عام ٢٠١٢.

أوضح (Lo´pez, et al., 2007) أنه لا يوجد مفهوم وحيد للاستدامة. ولكن أول تعريف للاستدامة كان في تقرير صادر من مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية WCED[1] التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٨٧م، بحيث عرفها بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون إهمال احتياجات الأجيال القادمة" (WCED, 1987).

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها "التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" (OECD, 2001).

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها "قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق قيمة مضافة والاستمرار في العمل ككيان اقتصادي" (IFAC, 2006). وعرفها (الخطيب، ٢٠٠٨) بأنها "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها ويمكن أن يتحقق هذا التوازن من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد".

كما عرفها قاسم (٢٠٠٩، ص٢٠) على أنها "التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل". وركز كل من (Dhanda, 2013; Behau, et al., 2013) على أن الاستدامة هي "مدخل طويل الأجل ينطوي على إدماج المسئولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن أولويات الوحدة الاقتصادية بشكل تطوعي"، ولكن يركز هذا التعريف على أبعاد الاستدامة أكثر من تركيزه على مفهومها.

ومما سبق يمكن بلورة مفهوم الاستدامة في أنها "التنمية الحقيقية القادرة على استخدام الجيل الحالي للموارد مع عدم الإضرار بحق الأجيال القادمة في استخدام هذه الموارد". وأكد على ذلك المفهوم كل من (Tiong & Anantharaman, 2011; Bhatia & Tuli, 2014; Kumar, 2014; Yu & Zhao, 2015) حيث أوضحوا أن التعريف الوارد في تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٧٨ يمثل المفهوم الشائع والمقبول للاستدامة.

---

1 World commission on environmental and development

ومن الجدير بالذكر أن المسئولية الاجتماعية والبيئية قامت على عدة نظريات، وهي أيضا النظريات التي قامت عليها الاستدامة، وأهم هذه النظريات كما أوضحها (Khlif, et al., 2015) هي نظرية فائدة القرار والنظرية الاقتصادية والنظرية الاجتماعية والسياسية.

وينادي المجتمع المدني في الوقت الحاضر بأهمية تبني الوحدات الاقتصادية لمفهوم الاستدامة، لما له من مزايا عديدة تعود بالنفع على هذه الوحدات وعلى المجتمع في الأجل القصير والطويل. ومن أهم هذه المزايا كما ذكرها (Yilmaz, 2013) تقليل التكاليف المباشرة بسبب الحرص في استخدام الموارد، بالإضافة إلى تحسين إنتاجية العمال بسبب زيادة دافعيتهم وانخفاض التغيب وانخفاض دوران العمال، وأيضا تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الإدارة بسبب سهولة الحصول على التمويل وزيادة قيمة الأصول للمستثمرين، كما تحصل الوحدة على دعم وثقة أكثر من أصحاب المصلحة.

ويتضح مما سبق أن العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستدامة اتفقت على أن تعريف الأمم المتحدة يمثل التعريف الشائع والمقبول. وترى الباحثة أنه بالرغم من اجتهادات الدراسات السابقة في وضع تعريفات مختلفة للاستدامة إلا أن تعريف الأمم المتحدة يظل التعريف المقبول لها. كما ترى أن تزايد الاهتمام بالاستدامة في الوقت الحالي ينبع من المزايا العديدة التي تعود على المجتمع بشكل عام، وعلى الوحدة التي تتبناها بشكل خاص.

٢/١ مجالات وأبعاد الاستدامة

تختلف مجالات الاستدامة عن أبعادها. وبشأن هذه المجالات فهي متعددة ولكن تتشابه مع مجالات المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، لأن الدراسات عادة تخلط بين مفهوم المسئولية الاجتماعية والاستدامة بالرغم من أن المسئولية الاجتماعية تمثل إحدى أبعاد الاستدامة، لذلك أوضح (القرني، ٢٠١٤) أن أول من حدد مجالات الاستدامة هو كارول (Carroll) وحددها بما يعرف بهرم كارول، بحيث تكون هذه المجالات متسلسلة ومترابطة وتنطوي على عدة مسئوليات، تتمثل في المسئولية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية. ففي المسئولية الاقتصادية

تكون الأعمال المختلفة مُنتجة وتحقق المصلحة لحملة الأسهم، من حيث الأرباح والفرص الوظيفية للأفراد وتحقيق موقف تنافسي قوي والعمل بكفاءة عالية. أما المسئولية القانونية فتمثل التزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين وفق الأنظمة المحددة لها. أما المسئولية الأخلاقية فتنطوي على الالتزام بالتوقعات الأخلاقية للمجتمع وعدم انتهاك المبادئ الاخلاقية. أما المسئولية الاجتماعية فتمثل إقرارا اختياريا من الوحدة في المساهمة في رفاهية المجتمع ومكافحة الفقر والأمية والوقاية من الأمراض.

ولقد أطلقت الأمم المتحدة عام ١٩٩٩م مبادرة دولية Global Compact واتضح فيها أربعة مجالات رئيسة للاستدامة وهي؛ حقوق الإنسان ومعايير العمل والمحافظة على البيئة، ومكافحة الفساد. وتحتوي هذه المبادرة على عشرة مبادئ تتدرج تحت كل مجال. بحيث أن مبادئ حقوق الإنسان تتمثل في دعم حماية حقوق الانسان المعلنة دوليا واحترامها، والتأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الانسان. أما مبادئ معايير العمل فتتمثل في احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساهمة الجماعية، والقضاء على جميع أشكال العمل الاجباري، والقضاء على عمالة الأطفال، والقضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن. وتتمثل مبادئ المحافظة على البيئة في تشجيع الوحدات على استخدام الوسائل الاحترازية أمام جميع التحديات البيئية، والاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسئولية عن البيئة، والتشجيع على تطوير التكنولوجيا الصديقة للبيئة ونشرها. أما مبادئ مكافحة الفساد فتتمثل في مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوي (القرني، ٢٠١٤).

ولقد أصدرت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية ISO[1] معيار ISO 26000 يحتوي على إرشادات تنطوي على عدة مبادئ يمكن تحديدها كمجالات للاستدامة وهي القابلية للمساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح أصحاب المصلحة، والالتزام بالقوانين والأعراف الدولية، وحقوق الانسان.

ولقد اشتق (Abul Hassan & Harahap, 2010) المجالات الرئيسة للاستدامة كأفضل مجالات benchmark وأوضح أنها السلوك الأخلاقي، الحوكمة، البحوث والتطوير، العملاء، الموردين، الموظفين، التنمية المجتمعية والبيئة. وأما (Laidroo & Öobikm, 2014) فقد حصر مجالات الاستدامة في؛ المجتمع،

[1] http://www.iso.org/iso/home/standards/iso26000

البيئة، الموظفين، الموردين، والعملاء. أما (Kumar, 2014) فاهتم بالجانب البيئي للاستدامة، وركز على الأنشطة البيئية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية للحفاظ على البيئة دعما للاستدامة.

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن مجالات الاستدامة متعددة ولكنها كلها تندرج تحت أربعة مجالات رئيسة وهي؛ المجال الاقتصادي ويندرج تحته أنشطة الحوكمة، العلاقات مع الموظفين، العملاء، والموردين. والمجال البيئي ويهتم بالبحوث والتطوير، والحفاظ على الموارد الطبيعية. والمجال الاجتماعي ويتفرع منه أنشطة حماية حقوق الانسان، احترام مصالح أصحاب المصلحة والمساهمة في رفاهية المجتمع. وأخيرا مجال السلوك الاخلاقي ويهتم بمكافحة الفساد والالتزام بالقوانين والأعراف الدولية ومعايير العمل.

وأما بشأن أبعاد الاستدامة فقد أوضح (Lo´pez, et al., 2007) أنه بالرغم من أن الاستدامة مفهوم متعدد الأبعاد إلا أن معظم الدراسات تركز على بُعد وحيد وهو البُعد الموجود فعلياً، ويؤدي هذا إلى صعوبة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية. ولكن أوضح (قريشي، ٢٠١٤) أنه يمكن بلورة هذه الأبعاد في البُعد الاقتصادي والقانوني والاجتماعي. وأما (Hubbar, 2011) فلقد حصر أبعاد الاستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسة هي؛ البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. ولقد اتفق معه كل من (Bhatia & Tuli, 2014، عبيدات، ٢٠١٤). أما (Schneider & Meins, 2012) فيوضح أن الأبعاد المتفق عليها في الاستدامة هي؛ البُعد الاقتصادي والذي يرتبط بالأداء الاقتصادي للوحدة وخلق القيمة لها Creation value. بالإضافة إلى البُعد البيئي الذي يهتم بكيفية استخدام الموارد والآثار البيئية من العمليات التشغيلية للوحدة. وأخيرا البُعد الاجتماعي الذي يندرج تحته الاهتمام بالمجتمع من حيث نواحي الصحة وحقوق الانسان. ولكنه يرى أن هذه الأبعاد غير كافية لتحقيق الاستدامة، لذلك اقترح بُعدا آخر لهذه الأبعاد وهو الحوكمة المستدامة Sustainable Governance، ويتضمن الهيكل التنظيمي للوحدة واستراتيجيتها والعلاقات التنظيمية والرقابة.

ويتضح مما سبق أن هناك شبه اتفاق على أبعاد الاستدامة. وترى الباحثة أنه يمكن اشتقاق أبعاد الاستدامة من مجالاتها بشكل يتمشى مع الدراسات السابقة، وبالتالي يمكن بلورة أبعاد الاستدامة في بُعد المساهمة الاقتصادية وبُعد المسئولية الاجتماعية وبُعد الأداء البيئي.

وتشمل هذه الأبعاد ثلاثة مجالات من مجالات الاستدامة الأربعة -السابق عرضها- أما مجال السلوك الأخلاقي فلا داعي لجعله بُعدا منفصلا لأنه ينبغي أن يتغلغل في الأبعاد الثلاثة للاستدامة.

وتري الباحثة أن هذه الأبعاد توضح أن الاستدامة نموذج تكاملي يربط بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وبالتالي حتى تكون الوحدة الاقتصادية مستدامة ينبغي أن تساهم بشكل جيد اقتصاديا، وتقوم بالوفاء بمسئوليتها الاجتماعية، وتكون فاعلة من ناحية الأداء البيئي. وتسعى معظم الوحدات الاقتصادية حاليا ومنها البنوك إلى أن تكون مستدامة لذلك سوف نتناول فيما يلي أهمية الاستدامة للبنوك.

٣/١ أهمية الاستدامة للبنوك

تنبع أهمية الاستدامة بشكل عام من أنها تهتم بالتنمية للجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، كما تنبع أهمية الاستدامة من الضغوط التي تتولد على الوحدات الاقتصادية من الهيئات والتنظيمات المهنية والبيئية والاجتماعية، حيث لخص (الصفار، ٢٠٠٦) هذه الضغوط في؛ ضغوط بيئية، وضغوط للإفصاح عن الأداء المستدام، بالإضافة إلى ضغوط قانونية نابعة من التشريعات القانونية في مختلف الدول، والتي تهدف لتحقيق الاستدامة.

ولقد أوضح (Carnevale & Mazzuca, 2014) أن الوحدات الاقتصادية اعترفت في الوقت الحاضر بأهمية الاستدامة، وهذه الأهمية نابعة من اقتناعها من أن الاستدامة تعود بالنفع عليها، لذلك أوضح (Lo´pez, et al., 2007) أن الوحدات الاقتصادية تحاول المساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحويل وجهة أعمالها وعملياتها تجاه الاستدامة، بحيث تحصل على النتائج الاقتصادية الكافية والتي تمكنها من البقاء والاستقرار، بالإضافة إلى التركيز على تعظيم ثروة الملاك في الأجل الطويل بدلا من الاهتمام بالأرباح قصيرة الأجل.

والبنوك كوحدات اقتصادية ليست ببعيدة عن التطورات التي حدثت لمفهوم الاستدامة. حيث تسعى البنوك حاليا إلى المحافظة على الأداء التشغيلي الكفء، والحصول على ثقة المتعاملين معه، بالإضافة إلى الإدارة الفاعلة لمخاطر الأعمال، وتحقيق توقعات المجتمع من البنك. ولتحقيق ذلك ينبغي تبني مفهوم الاستدامة (Krasodomska, 2015). ويقوم تبني البنك لمفهوم الاستدامة على أساس مراعاة التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا، بحيث يتم تصحيح الاختلالات والسلبيات الناتجة من التركيز على الاعتبارات الاقتصادية فقط (خميسي، ٢٠١٢).

وانطلقت الاستدامة في البنوك من فكرة أن البنك لا يمكن أن يستمر بمعزل عن المجتمع وبالتالي يؤثر في المجتمع ويتأثر به. وفي العقود الماضية كان اهتمام البنوك بالاستدامة ضعيفا ولكنه ازداد تدريجيا بسبب المردود الإيجابي على البنك، من حيث تحقيق النتائج المالية المستهدفة وجودة سمعة البنك Krasodomska, (2015).

وتجدر الإشارة إلى أن سمعة البنك تمثل أحد أهم السمات التي يسعى البنك دائما للمحافظة عليها، وذلك لأن هذه السمعة هي التي تبعث الثقة لدى المتعاملين مع البنك. وبالتالي إذا فقد البنك السمعة الطيبة فإنه يفقد كل شيء (Carnevale & Mazzuca, 2014).

يتضح مما سبق أن أهمية الاستدامة تنبع من أهميتها للمجتمع وللوحدة الاقتصادية معًا، لما لها من أثر إيجابي على الوحدة، ينعكس على كل عملياتها وأعمالها. لذلك أدركت البنوك في الآونة الأخيرة أهمية الاستدامة ومردودها الإيجابي على عملياتها المختلفة وسمعتها. وتأسيسا على ما سبق ترى الباحثة أنه من الضروري في الوقت الحاضر أن تهتم البنوك بمفهوم الاستدامة لأنه ذو نفع مزدوج، حيث يعود النفع على المجتمع والبيئة التي يعمل فيها البنوك، وأيضا يعود على البنوك ذاتها من حيث قدرتها وتمكينها من تحقيق الأهداف التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والاستراتيجية.

وعندما تهتم البنوك بالاستدامة فإنها تحاول دائما توصيل رسالة لأصحاب المصلحة توضح فيها أنها تتبنى مفهوم الاستدامة في أهدافها وخططها ومن ثم في

عملياتها وأعمالها المختلفة، ووسيلة الاتصال الرئيسة هي الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة.

٤/١ الإفصاح المحاسبي عن استدامة البنوك

عندما تتبنى الوحدات الاقتصادية مفهوم الاستدامة فإنها تدمج هذا المفهوم في أهدافها واستراتيجيتها واتخاذها للقرارات المختلفة. ولكي تحصل هذه الوحدات على المنافع من تبنيها لهذا المفهوم فإنها تحتاج لآلية توضح من خلالها لأصحاب المصلحة أنها تتبنى هذا المفهوم (Benau, et al., 2013).

ويسعى الفكر المحاسبي لتطوير هذه الآلية حيث أوضح (عباس، ٢٠٠٤) أن تطور الفكر الاقتصادي ينعكس على الفكر المحاسبي من حيث الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية والبيئية للوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى اهتمام المنظمات المهنية المحاسبية بالإفصاح عن الأنشطة التي تؤثر على المجتمع. وتبلورت جهود الفكر المحاسبي لتطوير آلية توصيل أنشطة الاستدامة لأصحاب المصلحة في الإفصاح عن الاستدامة. ويكون هذا الإفصاح جزء من التقارير السنوية التي تصدرها الوحدات، أو في تقرير منفصل يسمى تقرير الاستدامة Sustainability report أو يكون على موقع الوحدة الإلكتروني.

وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح عن الاستدامة اكتسب شهرة واسعة في الآونة الأخيرة بسبب أثره الإيجابي على الجهة التي تصدره، وأكد على ذلك (Khlif, et al., 2015) حيث أوضح أن الوحدات الاقتصادية في بعض البلدان تكتسب شرعيتها لدى المجتمع من هذا الإفصاح.

ومن الجدير بالذكر أنه في التسعينيات من القرن الماضي كان عدد الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالإفصاح عن الاستدامة قليل جدًا، ولكنه ازداد في الآونة الأخيرة، كما توقعت دراسة (KPMG, 2011) أن يتضاعف عدد الوحدات التي تفعل هذا الإفصاح في المستقبل.

وسوف نتناول فيما يلي مفهوم هذا الإفصاح، ومتطلباته، وأثره على الوحدات الاقتصادية، وأيضا التحديات التي تواجهه، وأخيرًا عناصره.

١/٤/١ مفهوم الإفصاح عن استدامة البنوك

يتطلب الإفصاح بشكل عام إعداد المعلومات التي يُفصح عنها، وتوصيلها إلى الأطراف المستفيدة منها. لذلك يتطلب الإفصاح عن الاستدامة تطوير الوسائل المختلفة لقياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ولقد قام (حسن، ١٩٩٩) بتعريف الإفصاح البيئي، ويمثل هذا الإفصاح أحد جوانب الإفصاح عن الاستدامة، لذلك يمكن تعريف الإفصاح عن الاستدامة قياسا على تعريف الإفصاح البيئي على أنه عرض للبيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للوحدة الاقتصادية في القوائم والتقارير الدورية والايضاحات المتممة لها وكذلك المرفقة بها، مما يسهل من مهمة مستخدمي البيانات والمعلومات عند تقييم الأداء المستدام للوحدة وترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة به.

ولقد تم اشتقاق هذا التعريف من تعريف الإفصاح البيئي بسبب حداثة مفهوم الإفصاح عن الاستدامة، وترى الباحثة أنه بالرغم من أن هذا المفهوم حديث نسبيا إلا أنه يلقى القبول العام بسبب احتوائه على معلومات مالية وغير مالية عن الأداء المستدام قد تمثل متغيرات للقرارات الاقتصادية التي يتخذها أصحاب المصلحة. ويتفق (Bhatia & Tuli, 2014) مع هذا الرأي، كما أكد على أن الإفصاح عن الاستدامة ظهر كاتجاه جديد في إفصاح الوحدات الاقتصادية وأيضا في البنوك، ويتضمن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقرير واحد.

وفي بداية ظهور الإفصاح عن الاستدامة كان هذا الإفصاح مدمجا في التقرير البيئي الذي تصدره الوحدات، ومع مضي السنوات توسع هذا التقرير وشمل جوانب اجتماعية واقتصادية وحوكمية (Matthews & Rusinko, 2010).

كما قد يكون الإفصاح عن الاستدامة في تقارير ملحقة بالقوائم المالية والتي قد تتمثل في؛ قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسئولية عن الاستدامة، القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسئولية عن الاستدامة والتقرير البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد (العرموطي، ٢٠١٣). أو قد يكون الإفصاح في صُلب القوائم المالية، وذلك في حالة أن تكون المعلومات المفصح عنها متمشية مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولًا عامًا GAAP. أما إذا كانت لا تتمشى مع هذه المبادئ فإنها تدرج ضمن مرفقات القوائم المالية (عباس، ٢٠٠٤). كما يمكن أن يظهر الإفصاح عن الاستدامة

على الموقع الإلكتروني للوحدة الاقتصادية وللبنوك (Tiong & Anantharaman, 2011).

وإذا ظهر الإفصاح عن الاستدامة في شكل تقرير فإن هذا التقرير تتعدد أسماؤه، فيطلق عليه البعض تقرير المسئولية الاجتماعية، أو التقرير الاجتماعي، أو التقرير البيئي، أو تقرير مسئولية الشركات، أو تقرير الاستدامة، أو تقرير البيئة والمجتمع، أو تقرير المواطنة للشركات (Hubbard, 2011).

وبالرغم من تعدد مسميات التقرير، الذي يتضمن الإفصاح عن الاستدامة إلا أن التسمية المقبولة هي تقرير الاستدامة ذي الأبعاد الثلاث TBL[1] والذي يمثل تقريرا اختياريا توضح فيه الوحدات الاقتصادية والبنوك أدائهما الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(Bhatia & Tuli, 2014) .

وانتشر تقرير الاستدامة في الوقت الحالي انتشارًا واسعًا مقارنة بالفترات الماضية، حيث أوضح(Tiong & Anantharaman, 2011) أن في الوقت الحاضر هناك العديد من الوحدات الاقتصادية وأيضا البنوك تُصدِر تقارير الاستدامة بشكل اختياري، ويزداد ذلك في الوحدات الكبيرة ومتعددة الجنسيات. وبناءًا على تقرير (KPMG, 2008) فإن ٨٠% من أكبر ٢٥٠ وحدة اقتصادية على مستوى العالم مسجلة في (Fortune Global 500)[2] تصدر تقرير الاستدامة، مقارنة بنسبة ٥٠% من هذه الوحدات عام ٢٠٠٥م.

كما أوضح(Hubbard, 2011) أن ٤١ وحدة اقتصادية مسجلة في Fortune (100) في ٢٢ دولة مختلفة تصدر تقرير الاستدامة. وعدد الوحدات التي تصدر هذا التقرير في تزايد مستمر في الوقت الحاضر بالرغم من أنه تقرير اختياري (Araya, et al., 2014).

وقد يرجع انتشار هذا التقرير في رأى الباحثة إلى إدراك الوحدات الاقتصادية ومنها البنوك بأهمية هذا التقرير ومردوده الإيجابي على أدائها الحالي والمستقبلي، وأيضا قدرته على تحسين صورتها تجاه أصحاب المصلحة.

---

[1] Triple Bottom Line Reporting

[2] هي قائمة سنوية تقوم بتجميعها ونشرها مجلة Fortune وتضع ترتيباً لأكبر ٥٠٠ وحدة اقتصادية على مستوى العالم.

ويختلف تقرير الاستدامة عن القوائم المالية في عدة نقاط أهمها؛ أن المدخل المُستخدم في القوائم المالية هو المدخل المحاسبي، أما مدخل تقارير الاستدامة هو المدخل غير الكمي حيث لا يوجد قيود ولا معايير محاسبية تحكمه. كما تحتوي القوائم المالية على معلومات مالية واقتصادية، أما تقارير الاستدامة فتحتوي على السياسات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والاستراتيجيات المستقبلية تجاه الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. والمعلومات التي تغطيها القوائم المالية معلومات تاريخية، أما معلومات تقارير الاستدامة فإنها تغطي مدى واسع، حيث تغطي أحداثًا تاريخية وحالية وايضا ما يُتوقع أن يحدث في المستقبل تجاه الاستدامة (Carnevale & Mazzuca, 2014).

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الإفصاح عن الاستدامة حديث نسبيا، ولكن محتواه ليس حديثًا. لأن الوحدات الاقتصادية ومنها البنوك كانت تفصح عن أحد جوانبه سواء البيئية أو الاجتماعية. كما اتضح أن هذا الإفصاح عندما يكون في شكل معلومات كمية تتمشى مع المبادئ المحاسبة المقبولة قبولًا عامًا فإنه يُدرج ضمن القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة. أما إذا كان في شكل معلومات وصفية لا تخضع لمعايير محددة فإنه يُدرج ضمن مرفقات القوائم المالية، أو يُنشر هذا الإفصاح على الموقع الإلكتروني. كما يمكن إدراج هذا الإفصاح في تقرير منفصل يُطلق عليه تقرير الاستدامة.

٢/٤/١ متطلبات الإفصاح عن استدامة البنوك

اتضح مما سبق أن الإفصاح عن الاستدامة إفصاح اختياري، لذلك تقوم به الوحدات الاقتصادية والبنوك عندما تُدرك منافعه التي تعود عليها وعلى المجتمع. لذلك يرى (Lo´pez, et al., 2007) أن أهم متطلبات هذا الإفصاح هو وجود التشريعات اللازمة لجعل هذا الإفصاح إلزاميا أو توفير الحوافز إذا ظل هذا الإفصاح اختياريا. ويتفق مع هذا الرأي كل من (Khlif, et al., 2015; Jain, et al., 2015) حيث أوضح أن الإفصاح عن الاستدامة يزداد في البلدان التي لديها القوانين التي تُلزم الوحدات الاقتصادية والبنوك بهذا النوع من الإفصاح، أو وجود مؤسسات أو منظمات مهنية تمثل وسيلة ضغط عليهما لتقديم هذا الإفصاح.

أما (حسن، ١٩٩٩) فقد ميز بين نوعين من متطلبات الإفصاح، متطلبات عامة وتتمثل في وجود تنظيم مهني يهتم بوضع معايير الإفصاح عن الاستدامة، وتدخل الحكومات والمنظمات المهنية لجعل هذا الإفصاح إلزاميا. أما المتطلبات الخاصة فإنها تتمثل في المحتويات الأساسية للإفصاح عن الاستدامة والبيانات المالية والكمية.

وبتحليل الدراسات السابقة التي تناولت متطلبات الإفصاح عن الاستدامة يتضح أن عدم اهتمام الوحدات الاقتصادية وأيضا البنوك بهذا الإفصاح يرجع إلى أنه إفصاح اختياري ولا يوجد القانون الذي يُلزم هذه الوحدات والبنوك للقيام به، لذلك طلبت الدراسات السابق عرضها جعل هذا الإفصاح إلزاميا بقوة القانون أو معايير الإفصاح.

ولكن الباحثة تخالف هذا الرأي لأنه من المعروف أن القانون يُوضع لمنع ارتكاب الخطأ ولا يوضع للإلزام على فعل الصواب، لذلك يمكن توفير الحافز للوحدات وللبنوك بعيدا عن القوانين والمعايير حتى تقوم بهذا الإفصاح. وبالتالي يستمد الإفصاح عن الاستدامة قوته من طبيعته الاختيارية. وقد يكون الحافز حافزا ماديا من قِبل الحكومات، أو حافزا معنويا، يتمثل في المردود الايجابي الذي يعود على الوحدة الاقتصادية وعلى البنوك بسبب قيامهما بهذا الإفصاح.

٣/٤/١ مبررات الإفصاح عن استدامة البنوك وآثاره

تنبع أهمية الإفصاح عن الاستدامة من حاجة أصحاب المصلحة إلى معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي للوحدة الاقتصادية، خاصة مع تحول الوحدات الاقتصادية للعمل من منظور أصحاب المصلحة، وعدم الاقتصار على حملة الأسهم (Hubbard, 2011). وذلك لمواجهة قصور الإفصاح في القوائم المالية عن تلبية هذه الاحتياجات، وبالتالي مساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تتم في ضوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. لذلك تتجه معظم الوحدات الاقتصادية ومنها البنوك في الوقت الحاضر إلى القيام بهذا الإفصاح خاصة مع الاهتمام المتزايد من حكومات الدول بتنظيم الوحدات الاقتصادية وأيضا بما يتمشى مع مصلحة المجتمع، وحماية

حقوق العاملين، بالإضافة إلى تأثر متخذي القرار بالعوامل الاجتماعية والبيئية بجانب العوامل الاقتصادية عند اتخاذ القرار (عباس،٢٠٠٤).

ولقد أوضحت الدراسات (Lo´pez, et al., 2007; Benau, et al., 2013; Bhatia & Tuli, 2014) أن الوحدات الاقتصادية تسعى جاهدة في الوقت الحاضر إلى تفعيل الإفصاح عن الاستدامة، بسبب تعزيزه للشفافية وإظهاره للوحدة الاقتصادية بمظهر أخلاقي واجتماعي مما يعزز العلاقات الجيدة مع أصحاب المصلحة. كما أن هذا الإفصاح يدعم قدرة الوحدة على تحقيق نتائجها المالية المستهدفة مما يعود بالإيجاب على ربحية هذه الوحدات. ويؤدى ذلك لدعم هذا الإفصاح لكفاءة سوق المال بسبب تخفيض عدم التماثل في المعلومات في سوق المال.

وبالنسبة للبنوك فإنها تسعى دائما للحفاظ على سمعتها وصورتها أمام جمهور المتعاملين معها، لذلك أوضح (Islam & Mathews, 2009) أن أحد مبررات الإفصاح عن استدامة البنوك هو الحصول على السمعة الطيبة وشرعية العمل في المجتمع، وأكد على ذلك أن بنك Grameen في بنجلاديش قام بالإفصاح عن الاستدامة بعد نشر تقرير سيء عنه في مجلة Wall Streets وذلك لتحسين صورته أمام المجتمع.

وأيد ذلك (Matthews & Rusinko, 2010; Araya, et al., 2014) حيث أوضح أن معظم البنوك تفصح عن الاستدامة لتدعيم سمعتها وبعث الثقة بينها وبين أصحاب المصلحة. ولكن (Matthews & Rusinko, 2010) ركز على اتجاه البنوك نحو الاستثمار ومنح القروض للوحدات الاقتصادية التي تهتم بالاستدامة، وهذا يؤدي إلى مساعدة محللي الائتمان لديها لفهم الأداء المستدام للوحدة طالبة الائتمان، وبالتالي تتحدد قرارات الائتمان لدى البنوك من خلال المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبع ذلك من اتجاه البنوك أيضا مثل الوحدات الاقتصادية المختلفة نحو العمل من منظور أصحاب المصلحة (Khan, et al., 2011).

وخلاصة القول أن معظم الوحدات الاقتصادية، ومنها البنوك بالطبع تسعى إلى تفعيل الإفصاح عن الاستدامة بسبب حاجة أصحاب المصلحة لهذا الإفصاح

لاستخدامه كأحد المتغيرات الهامة التي تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة، وذلك لوجود فجوة إفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي. وأيضا الذي يشجع البنوك على هذا الإفصاح هو الأثر الإيجابي له والذي يعود عليها وعلى المجتمع، والذي يتمثل في تحسين السُمعة، ودعم الثقة مع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى القدرة على تحقيق النتائج المالية المستهدفة.

٤/٤/١ تحديات الإفصاح عن استدامة البنوك

لا تستطيع كل الوحدات الاقتصادية ولا كل البنوك تقديم الإفصاح عن الاستدامة، بسبب وجود عدة عوامل تتحكم فيه مثل؛ حجم الوحدة الاقتصادية او البنك، مدى تأثير نشاطهما على البيئة والمجتمع، تكلفة إنتاج المعلومات البيئية والاجتماعية، ومدى الخبرة في ممارسة هذا الإفصاح ورد الفعل المتوقع له.

ومن العوامل السابقة تتبع التحديات التي تواجه هذا الإفصاح، والتي أوضحها (العتيبي، ٢٠٠٩) في غياب التشريعات القانونية التي تُلزم الوحدات الاقتصادية والبنوك به. بالإضافة إلى صعوبة قياس التكاليف والمنافع البيئية والاجتماعية. أما (Bhatia & Tuli, 2014) فقد أكدا على أن المشكلة التي تواجه الوحدات الاقتصادية والبنوك عن ممارسة الإفصاح عن الاستدامة هي تكلفة انتاج المعلومات البيئية والاجتماعية.

وردا على هذه التحديات فإنه يمكن مواجهتها، وبالتالي تذليل العقبات أمام هذا الإفصاح، من خلال وجود معايير محددة تصدرها المنظمات المهنية توفر إرشادات لقياس التكلفة والمنفعة للأداء البيئي والاجتماعي. ويوجد بالفعل معايير للإفصاح البيئي والاجتماعي ولكنها غير كافية.

أما بالنسبة لتكلفة إنتاج المعلومات فإنها فعلا مرتفعة، ولكن ينبغي أن تنظر الوحدات الاقتصادية وأيضا البنوك التي تمارس الإفصاح عن الاستدامة أن هذه التكاليف تقابلها منافع ملموسة كثيرة حالية ومستقبلية.

أما بالنسبة للتشريعات القانونية التي تُلزم الوحدات والبنوك على ممارسة هذا الإفصاح، فكما اوضحنا سابقا أن قوة الإفصاح عن الاستدامة تنبع من أنه إفصاح اختياري وليس إلزاميا. لذلك لا توجد حاجة لمثل هذه التشريعات لأنه عندما تدرك

الوحدات الاقتصادية والبنوك المنافع الجمة التي تعود عليهما من هذا الإفصاح فإنهما ستقدمان هذا الإفصاح حتى لو كان اختياريًا.

٥/٤/١ عناصر الإفصاح عن استدامة البنوك

تتحدد عناصر الإفصاح عن الاستدامة من خلال حاجة الفئات التي تعتمد على هذا الإفصاح في اتخاذ القرارات، كما يتحدد من خلال مجالات وأبعاد الاستدامة. وبالرغم من وضوح الرؤية بالنسبة لعناصر هذا الإفصاح إلا أنه لا توجد معايير محددة لإطار تقرير الاستدامة كما لا توجد مقاييس محددة للعناصر التي يتم الإفصاح عنها في هذا التقرير. وذلك على بالرغم من الدور المحتمل لهذا التقرير في تغيير طبيعة قياس الأداء التنظيمي للوحدات الاقتصادية (Hubbard, 2011).

وتجدر الإشارة إلى أن عناصر الإفصاح عن الاستدامة عادة تختلف باختلاف الصناعة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية التي تقدم هذا الإفصاح. أما أبعاد الإفصاح فإنها عادة ما تُشتق من أبعاد الاستدامة، ولا تتغير من صناعة لأخرى، لذلك أوضح (Hubbard, 2011) أن الأبعاد الرئيسة للإفصاح عن الاستدامة تتمثل في؛ الإفصاح عن الأداء الحالي والاستراتيجيات للأداء المستقبلي عن كل من الحوكمة، الاقتصاد، البيئة، الموظفين، المستهلكين، الموردين، والمجتمع. ويشتق من كل بُعد عدة مجالات للإفصاح، ويندرج تحت كل مجال عدة عناصر للإفصاح.

ومن الجدير بالذكر أن الوحدات الاقتصادية التي تقدم الإفصاح عن الاستدامة سواء في شكل معلومات مدرجة في القوائم المالية وايضاحاتها المتممة، أو على موقعها الإلكتروني، أو في تقرير منفصل، فإنها عادة لا تفصح عن كل العناصر لكل مجال ولكنها تفصح عن العناصر الموجودة فعلا في أدائها البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من اختلاف شكل الإفصاح عن الاستدامة ومن ثم شكل تقرير الاستدامة، إلا أن الشكل المعروف عالميا هو التقرير ثلاثي الأبعاد TBL (Christofi, et al., 2012). ويهدف هذا التقرير إلى توصيل معلومات تعكس نتائج الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، أي الإفصاح عن الأداء المستدام. ولكي ينجح التقرير في تحقيق هذا الهدف ينبغي توافر المعايير أو الإرشادات التي

تحدد عناصر الإفصاح فيه وأيضا طرق وأدوات إعداده. ولقد أوضحت العديد من الدراسات السابقة (Lo´pez, et al., 2007; Tiong & Anantharaman, 2011; Christofi, et al.,2012; Yilmaz, 2013; Benau, et al., 2013; Bhatia & Tuli, 2014) أن هناك ممارستين شائعتين عالميًا يتم استخدامهما في إعداد تقارير الاستدامة وتحديد عناصر الإفصاح فيهما، وهما مبادرة التقرير الدولي[1] GRI، ومؤشر داوجونز للاستدامة[2] DJSI.

ويوضح (Lo´pez, et al., 2007) أن مؤشر داوجونز للاستدامة DJSI يقوم على أن ممارسات الاستدامة تساعد على تنمية الفرص وإدارة المخاطر الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كما يقدم عددا من المؤشرات تسمح للوحدة الاقتصادية بتقييم الأصول غير الملموسة، تنمية وتطوير رأس المال البشري، القضايا التنظيمية، الخطط الاستراتيجية، حوكمة الشركات، وعلاقات المستثمرين.

أما بشأن مبادرة التقرير الدولي (GRI) فقد أوضح البعض (Tiong & Anantharaman, 2011; Yilmaz, 2013; Benau, et al., 2013) أنها تحتوي على إرشادات هامة لتحسين جودة تقارير الاستدامة، وكان أول اصدار لهذه المبادرة عام ١٩٩٩، ثم تم تعديله بإصدار عام ٢٠٠٦ حيث احتوى هذا الإصدار على إطار لتقارير الاستدامة يسمى الجيل الثالث لإرشادات الاستدامة (GRI-G3). ولقد تم تحديث هذا الإصدار عام ٢٠١١ بإصدار (GRI-G3.1) والذي يحتوي على إرشادات حديثة لإعداد تقارير الاستدامة، بالإضافة إلى الإشارة للتوكيد على هذا التقرير من قِبل المراجع الخارجيExternal Assurance. كما تم إصدار الجيل الرابع لإرشادات الاستدامة (GRI-G4) عام ٢٠١٣[3]، ويمثل أخر إصدار لهذه المبادرة.

وبدراسة وتحليل هذه الإصدارات اتضح أن تقرير الاستدامة يتكون من جزئيين، يحتوي الجزء الأول على مبادئ لتحديد محتوى التقرير، وتتضمن؛ مبدأ الأهمية النسبية: بحيث يحتوي التقرير على المعلومات التي تعكس الآثار الاقتصادية والبيئية

---

[1] GRIهي منظمة دولية تأسست عام ١٩٩٧ وتابعة للأمم المتحدة، وغير هادفة للربح تهتم بتطور الاستدامة والتقرير عنها.

[2] Dow Jones Sustainability Index

[3] www.globalreporting.org

والاجتماعية الهامة للوحدات الاقتصادية، والتي من شأنها أن تؤثر جوهريا على تقييمات وقرارات أصحاب المصلحة. كما تتضمن مبدأ شمولية أصحاب المصلحة: حيث ينبغي على الوحدة المُصدرة للتقرير تحديد أصحاب المصلحة وكيفية الاستجابة لمصالحهم وتوقعاتهم. وأيضا تحتوي على مبدأ سياق الاستدامة: حيث ينبغي أن يُظهر التقرير أداء الأعمال المختلفة من منظور الاستدامة. كما تتضمن مبدأ الاكتمال: حيث ينبغي تحديد حدود ومؤشرات التقرير بصورة كافية لتعكس الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة، مما يمكن أصحاب المصلحة من تقييم الأداء المستدام خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

كما يحتوي الجزء الأول على مبادئ تحديد مستوى جودة معلومات تقرير الاستدامة وتتضمن؛ دقة المعلومات، وقابليتها للمقارنة، والوقتية، وامكانية الاعتماد عليها، ووضوحها. كما يحتوي على ارشادات بشأن كيفية تحديد حدود التقرير.

أما الجزء الثاني فيتضمن عناصر الإفصاح المعيارية في التقرير وتتضمن؛ الاستراتيجية ولمحة عامة: وتحتوي على عرض وتحليل استراتيجية الوحدة المُصدرة للتقرير، وتوفير لمحة عامة عن الوحدة والمؤشرات المستخدمة لإعداد التقرير، والحوكمة ومدى الالتزام بالمبادرات الخارجية. كما يتضمن مدخل الإدارة: من حيث تحديد أهداف الإدارة والأداء وسياسات الوحدة، والمسئولية التنظيمية والتدريب والتوعية والرقابة والمتابعة. وأخيرا تتضمن مؤشرات الأداء: وتمثل العناصر التي يُفصح عنها في التقرير، وتنقسم إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. ويتم تقسيم مؤشرات الأداء الاجتماعي الى مؤشرات فرعية تشمل مؤشرات العمالة وحقوق الانسان والمجتمع والمسئولية عن المنتج.

ولقد أوضح (Hubbard, 2011) أن تلك المؤشرات تختلف باختلاف الصناعة التي تنتمي لها الوحدة الاقتصادية المُصدرة لتقرير الاستدامة. كما أوضح (Tiong & Anantharaman, 2011) و (Khan, et al., 2011) أن مبادرة التقرير الدولي أصدرت عناصر أو مؤشرات إضافية للإفصاح لقطاع الخدمات المالية والمصرفية عام ٢٠٠٨ FSS (GRI-G3)[1]، وتم تحديثها عام ٢٠١٣ حيث تم إصدار الجيل الرابع لهذه المؤشرات FSS (GRI-G4). وتتضمن هذه المؤشرات الأبعاد الثلاث

[1] Financial Services Sector Disclosures

للاستدامة، ويحتوي كل بُعد على عدة مجالات ترتبط بها مؤشرات الإفصاح، وهي العناصر المُفصح عنها. ويوضح الجدول التالي هذه الأبعاد والمجالات المتفرعة منها:

البُعد	الاقتصادي	البيئي
المجالات	• الأداء الاقتصادي • التواجد في السوق • الآثار الاقتصادية غير المباشرة • ممارسات الشراء	• المواد • الطاقة • المياه • التنوع البيولوجي • الانبعاثات • النفايات السائلة والصلبة • المنتجات والخدمات • الالتزام • النقل • الإجماليات • التقييم البيئي للمورد • آليات الشكاوى البيئية

البُعد	الاجتماعي			
الأبعاد الفرعية	ممارسات العمالة والعمل اللائق	حقوق الإنسان	المجتمع	مسئولية المنتج
المجالات	• التوظيف • علاقات العمالة/ الإدارة • الصحة والسلامة المهنية • التدريب والتعليم • التنوع وتكافؤ الفرص • مساواة الرجال بالنساء في الأجر • تقييم الموردين بشأن ممارسات العمالة • آليات الشكاوى بشأن ممارسات العمالة	• الاستثمار • عدم التمييز • الحرية النقابية والمفاوضات • عمالة الأطفال • العمل القسري • الممارسات الأمنية • حقوق الشعوب الأصلية • التقييم • تقييم الموردين بشأن حقوق الإنسان • آليات الشكاوى بشأن حقوق الإنسان	• المجتمعات المحلية • مكافحة الفساد • السياسة العامة • السلوك المناهض للمنافسة • الالتزام • تقييم الموردين بشأن الآثار على المجتمع • آليات الشكاوى بشأن الآثار على المجتمع	• صحة العميل وسلامته • التعريف بالمنتجات والخدمات • الاتصالات التسويقية • خصوصية العميل • الالتزام • محفظة المنتجات • المراجعة • الملكية النشطة

المصدر: إرشادات الجيل الرابع لتقرير الاستدامة لقطاع الخدمات المالية والمصرفية (GRI, 2013)

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك في الواقع العملي لا تفصح عن كل العناصر السابقة ولكن تفصح عن العناصر التي ترتبط بأنشطة الاستدامة التي قامت بها فعلا. ولكن إذا أصدر البنك تقرير استدامة ينبغي أن يوضح كل مؤشرات الإفصاح للمجالات السابق ذكرها، ثم تحديد مدى قيامه بالنشاط المرتبط بالمؤشر. ولقد أوضح البعض (Islam & Mathews, 2009; Khan, et al., 2011; Kaur & Bhaskaran, 2015; Krasodomska, 2015) أن المجالات الرئيسة التي أفصحت عنها معظم البنوك في تقارير الاستدامة هي التدريب والتعليم، والموارد البشرية والعملاء والمستثمرين والصحة، وحقوق الانسان، ومسئولية المنتج.

وبعد عرض الممارسات المعروفة التي تحتوي على المعايير والإرشادات اللازمة لإعداد تقارير الاستدامة يتضح أنهما عبارة عن مبادرة التقرير الدولي GRI، ومؤشر داو جونز للاستدامة DJSI. ولقد أوضح (Christofi, et al., 2012) أن الاختلاف بينهما يتلخص في معايير الإفصاح، وطرقه، بالإضافة إلى عناصر الإفصاح المطلوبة في التقرير. ولكنه أوضح أن عدد الوحدات الاقتصادية والبنوك التي تتبع إرشادات مؤشر داو جونز للاستدامة عند إعدادها لتقارير الاستدامة تمثل ثُلث الوحدات والبنوك التي تتبع إرشادات مبادرة التقرير الدولي. ولقد أيده (Khan, et al., 2011) و(Araya, et al., 2014) حيث اتضح أن معظم تقارير الاستدامة الصادرة من الوحدات الاقتصادية والبنوك على مستوى العالم صادرة تبعا لإرشادات مبادرة التقرير الدولي. وأضاف (Yilmaz, 2013) و (Bhatia & Tuli, 2014) أن إرشادات مبادرة التقرير الدولي تمثل الإطار المقبول قبولا عاما للإفصاح المستدام في العالم، وبالتالي يمثل أفضل إطار لتقرير الاستدامة.

وبعد دراسة وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت الممارسات المعروفة لإعداد تقارير الاستدامة، اتضح أن مبادرة التقرير الدولي هي الإطار الأفضل والمقبول للإفصاح عن الاستدامة في العالم، وتسعى حاليا معظم الوحدات الاقتصادية على مستوى العالم للحصول على موافقة منظمة التقرير الدولية لإعداد تقرير الاستدامة تبعا لمعاييرها وإرشاداتها، حتى وصل عدد الوحدات الاقتصادية الحاصلة على هذه الموافقات ٧٥٠٠ وحدة في العالم حتى عام ٢٠١٥. وتأسيسا على ما سبق فترى الباحثة أنه يمكن اعتماد مبادرة التقرير الدولي كوسيلة لتحديد عناصر الإفصاح عن

استدامة البنوك وعمل مؤشرا للإفصاح يستخدم كممارسة قياسية benchmark للإفصاح عن الاستدامة للبنوك في مصر.

٦/٤/١ تقرير الأعمال المتكامل Integrated Business Report

لقد اتضح فيما سبق أنه يوجد وسائل عديدة للإفصاح عن الاستدامة، ولكن الشائع هو عمل تقريرين، أحدهما يوضح الأداء الاقتصادي بناءًا على المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS أو مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما GAAP. والآخر يمثل تقريرا عن الأداء الاجتماعي والبيئي تبعا لإرشادات مبادرة التقرير الدولي GRI، أو ومؤشر داو جونز للاستدامة DJSI. وذلك يؤدي إلى فهم الأنشطة الاقتصادية بمعزل عن الأنشطة الأخرى؛ الاجتماعية والبيئية، وذلك لا يخدم مفهوم الاستدامة حيث يقوم هذا المفهوم على أن الأداء الاقتصادي يتم من وجهة نظر البيئة والمجتمع.

لذلك يوجد حاليا اتجاه لعمل تقرير واحد، يعكس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والذي يُعرف بتقرير الأعمال المتكامل Integrated Business Report (Krasodomska, 2015). ويتضمن التقرير معلومات مالية عن الأداء الاقتصادي للوحدة، والمعلومات غير المالية عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمية. وبالتالي يتم إدماج مفهوم الاستدامة داخل استراتيجية الوحدة الاقتصادية.

والهدف من التقرير المتكامل هو توصيل صورة واضحة لأصحاب المصلحة عن قدرة الوحدة الاقتصادية على خلق القيمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل. كما يمكن أن يُسهل عملية تقييم الوحدات الاقتصادية، لأنه يعكس التطورات المالية والحوكمية وتعليقات الإدارة وتقرير الاستدامة.

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد حاليا مجلس دولي للتقرير المتكامل[1](IIRC) ويسعى هذا المجلس لتطوير التقرير المتكامل، بالإضافة إلى وضع إطار مقبول لإعداده، كما يسعى لجعل هذا التقرير هو التقرير الأساسي للوحدات الاقتصادية لأنه يجسد مفهوم الاستدامة بأبعادها الثلاث.

ومما سبق يمكن القول أن معظم الوحدات الاقتصادية ومنها البنوك أدركت أهمية الاستدامة، لذلك تسعى لتحقيقها وإدخالها ضمن أهدافها واستراتيجياتها. وذلك لأن

[1] International Integrated reporting council

الاهتمام بالاستدامة ينعكس إيجابيا على علاقتها بأصحاب المصلحة، ويتطلب هذا إعلامهم بالأداء المستدام للوحدة الاقتصادية، ووسيلة الاعلام هي الإفصاح عن الاستدامة. ويتخذ هذا الإفصاح عدة أشكال، ولكن الشكل الشائع هو تقرير الاستدامة. كما يوجد العديد من عناصر الإفصاح عن الاستدامة، ولكن العناصر الشائعة هي العناصر المشتقة من المبادرة الدولية للتقرير. لذلك سوف نتناول فيما يلي العلاقة بين هذا الإفصاح وأداء البنوك بصفة عامة، وأدائها المالي بصفة خاصة.

٢/ تحليل العلاقة بين الإفصاح عن استدامة البنوك وأدائها المالي واشتقاق فروض البحث

يهدف البحث في هذه الجزئية إلى معرفة أثر تبني البنوك لمفهوم الاستدامة على أدائها، ولأن الإفصاح عن الاستدامة يمثل وسيلة إعلام أصحاب المصلحة بأن البنوك أدركت هذا المفهوم ومن ثم أدخلته في أهدافها واستراتيجيتها وانعكس ذلك على عملياتها. لذلك نتناول اختبار العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة للبنوك وأدائها المالي. وقبل اختبار هذه العلاقة سنتناول تقييم الأداء المالي للبنوك، ومقوماته ومؤشراته الملائمة.

١/٢ تقييم الأداء المالي للبنوك: مفهومه ومقوماته ومؤشراته

تتكون البيئة المالية في أي اقتصاد من خمسة مكونات هي؛ الأدوات المالية، المؤسسات المالية، القواعد والتعليمات، والأسوق المالية (Alkarim & Alam, 2013). وبالنسبة للمؤسسات المالية فإن البنوك تمثل مكونا أساسيا فيها، كما تلعب دورا جوهريا في سوق المال. وذلك لأن البنك كوسيط مالي يمثل القناة الشرعية التي تحول الأموال من الوحدات التي لديها نقدي (المودعين) إلى الوحدات التي بها عجز مالي (المقترضين) من خلال كسب العوائد من وإلى الطرفين. كما أن البنوك لديها سيطرة على جزء كبير من عرض النقود، وبالتالي يمكن أن تؤثر على طبيعة وسمات الإنتاج في اقتصاد الدولة، ومن هذه النظرة فإن البنوك تمثل أداة فاعلة للنمو الاقتصادي لأي دولة. وذلك لأن استقرار البنوك يؤدي إلى استقرار القطاع المالي، والذي بدوره يؤثر تأثيرًا عميقًا على الاقتصاد ككل. كما أن فشل البنوك يؤدي إلى

اهتزاز الثقة بالنظام المصرفي، مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد القومي (التهامي، ٢٠١٠).

ولذلك تسعى البنوك دائما إلى تحسين مستوى أدائها المالي والذي ينعكس على تحسين مستوى أدائها الكلي، مما يساهم في الاستقرار الاقتصادي والتنمية في الدولة (الرشيدي، ٢٠١٤). ويمثل ذلك دافعا لتقييم أداء البنوك وخاصة الأداء المالي، لمعرفة ما حققته من نتائج وما أهدرته من فرص. لذلك تتناول الباحثة كلا من؛ مفهوم تقييم الأداء المالي بشكل عام وفي البنوك بشكل خاص، بالإضافة إلى مقومات ومؤشرات الأداء المالي.

فبشأن عملية تقييم الأداء فإنها قياس وفحص وتحليل النتائج المتحققة من خلال مقارنتها بالأهداف المخططة، للتوصل إلى العوامل الأساسية المؤثرة في تلك النتائج (مكاوي، ١٩٩٨).

أما تقييم الأداء المالي فيحتوي على دراسة العلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية في فترة زمنية معينة، وكذلك دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية (الشمالي، ٢٠٠٩).

وبتطبيق هذا المفهوم على البنوك، فإن تقييم الأداء المالي للبنوك يقوم على تحليل قوائمها المالية لدراسة العلاقات بين عناصر هذه القوائم في فترة معينة لاشتقاق المعلومات عن الوضع المالي للبنوك.

وتقييم الأداء المالي للبنوك من الضمانات الرئيسة المطلوبة لنمو واستمرار واستقرار البنوك، والسبب في ذلك هو الطبيعة الخاصة للبنوك التي تجعلها تتعامل مع أموال ضخمة سريعة الدوران. ويتطلب هذا التحقق من كفاءة أداء البنوك في الاستغلال الأمثل لهذه الاموال، وتحقيق أفضل النتائج (الرشيدي،٢٠١٤).

وتستخدم الدراسات الأداء المالي كبديل لأداء الوحدة الاقتصادية (Goyal, et al., 2013) وبالتالي عند تقييم الأداء المالي للبنوك فإنه سيكون من خلال تقييم الأداء الكلي لها. ولكي يتم الوصول للهدف من تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية بشكل عام، والبنوك بشكل خاص، ينبغي التفرقة بين مقومات الأداء

المالي ومؤشراته حتى يتم اختيار الأساليب والمؤشرات والأدوات التي تتلاءم مع هدف تقييم الأداء المالي للبنوك.

وتمثل مقومات تقييم الأداء المالي الركائز الأساسية التي يتم الاعتماد عليها لتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف في الوحدة الاقتصادية من خلال القوائم المالية. ولقد أوضحت (مكاوي، ١٩٩٨) أن مقومات الأداء بشكل عام هي معدلات الربحية، الكفاءة، والانتاجية. أما (Jones, et al., 2007) فقد أوضح أن المقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي تتمثل في مستوى السيولة والملاءة، ومعدلات الربحية. أما (Cunha & Samanez, 2013) فقد استخدما مستوى السيولة، الربحية، والمخاطر كمقومات أساسية لتقييم الأداء. أما(Khlif, et al., 2015) فقد ركز على قيمة الوحدة الاقتصادية Firm Value كركيزة أساسية لتقييم الأداء.

ومما سبق يمكن تحديد المقومات الأساسية لتقييم الأداء للوحدات الاقتصادية في؛ مستوى السيولة والملاءة، ومعدلات الربحية والكفاءة، والمخاطر. أما المقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي في البنوك فقد أوضحها (Eljelly & Elobeed, 2013) في، مستوى السيولة، ومعدلات التغطية Coverage والكفاءة والربحية، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

وبالرغم من تعدد المقومات أو الركائز الأساسية المستخدمة في تقييم الأداء للوحدات الاقتصادية بشكل عام، وفي البنوك بشكل خاص، فإن معظم الوحدات الاقتصادية، ومنها البنوك، تهتم بمعدلات الربحية فقط لتقييم أدائها (Jones, et al., 2007). وذلك لأن أهم أهداف الوحدات الاقتصادية والبنوك هو تحقيق الأرباح، كما أن كل المتعاملين معهما من مستثمرين، ومانحي ائتمان، ومسئولين يهتمون بتقييم قدرتهما على تحقيق الأرباح، ومدى استمراريتهما ونموهما. ولذلك عند تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بشكلٍ عام، والبنوك بشكلٍ خاص، يتم قياس مدى القدرة على تحقيق الأرباح، وأيضا قياس مدى فاعلية الإدارة في تحقيق العوائد والقدرة على كشف نقاط القوة ومواطن الضعف المرتبطة بالربحية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لكي يتم تقييم الأداء المالي، من خلال المقومات الأساسية لتقييم الأداء، ينبغي ترجمة هذه المقومات في عدة مؤشرات مالية أو نسب مالية، يتم

من خلالها إيجاد العلاقة بين عناصر القوائم المالية، مما يساعد على رسم صورة متكاملة للأداء المالي.

ولقد استهدفت العديد من الدراسات تحديد المؤشرات الملائمة لكل مقوم من مقومات تقييم الأداء المالي، حيث اهتمت دراسة (عمر، ٢٠١٢) بعدة مقومات، وحددت عددا من المؤشرات المرتبطة بكل مقوم، فحددت معدل العائد على الأصول وهامش الربح التشغيلي كمؤشرات للربحية، كما حددت نسبة التداول كمؤشر للسيولة، وأخيرا نسبة تغطية الفوائد كمؤشر للملاءة المالية. أما دراسة (Benau, et al., 2013) فقد اهتمت بالربحية وحدد لها مؤشرين هما؛ معدل العائد على الأصول ROA، ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، أما دراسة (العواد والكبيجي، ٢٠١٤) فقد استخدمت معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم كمؤشرات للربحية. كما استخدمت مؤشر مضاعف الربحية كمؤشر لقيمة المنشأة في الأسواق المالية.

وبدراسة وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت المؤشرات المالية للمقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي يتضح أن القاسم المشترك في هذه الدراسات هو استخدام الربحية كأحد أهم المقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي. وأن المؤشرات المالية التي تقيس الربحية هي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وبالنسبة لتقييم الأداء المالي في البنوك فنجد أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا التقييم، ولكنها اختلفت في تحديد المقومات الرئيسة له. حيث اهتمت دراسة (Pastor, et al., 2006) بالربحية واستخدمت معدل العائد على الأصول كمؤشر لها. أما دراسة (الشمالي، ٢٠٠٩) فقد استخدمت حزمة من المقومات لتقييم الأداء المالي في البنوك، حيث استخدمت السيولة، وكفاية رأس المال، وخصائص القروض، والكفاءة، والربحية. أما دراسة (Menassa, 2010) فقد اعتمدت فقط على الربحية كمقوم أساسي لتقييم الأداء المالي في البنوك، واستخدمت مؤشري معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشرات للربحية. واتفقت معها دراستي (الزعبي، ٢٠١٣) و(التائب، ٢٠١٣) حيث اقتصرتا على الربحية كأهم

المقومات لتقييم الأداء، كما استعانتا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح كمؤشرات لقياس ربحية البنوك.

وأما دراسة (التهامي، ٢٠١٠) فقد تناولت الربحية والمخاطر كمقومات أساسية لتقييم الأداء. أما دراسة (Alkarim & Alam, 2013) ركزت على السيولة والربحية، واستخدمت معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الفائدة كمؤشرات للربحية.

ومن العرض السابق للدراسات، التي تناولت مقومات تقييم الأداء المالي للبنوك والمؤشرات المرتبطة بها، يتضح أن جميعها اتفقت على استخدام الربحية كأحد المقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى استخدام بعض المقومات الأخرى، مثل السيولة والملاءة ومخاطر الائتمان. وأكد على ذلك (Jones, et al., 2015) حيث أوضح أنه بالرغم من تعدد مقومات تقييم الأداء المالي إلا أن الربحية تستخدم كأهم هذه المقومات.

وبالنسبة للمؤشرات المالية المستخدمة في قياس ربحية البنوك، فإنها تتمثل في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية. حيث أوضح البعض (Lo´pez, et al., 2007;الشمالي، ٢٠٠٩; التهامي،٢٠١٠; أبو عواد والكبيجي، ٢٠١٤; Piatti, 2014) أن معدل العائد على الأصول يمثل مقدار الربح المتحقق من كل جنيه مستثمر في الأصول ويمتلكها البنك، أي قدرة البنك على استخدام أصوله في توليد الربح. ويظهر بالمعادلة التالية:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

وكلما زاد هذا المعدل دل على كفاءة البنك في استغلال أصوله. ولقد أوضح (حماد،٢٠٠٧،ص٤٥٤) أن العائد على الأصول يمثل ناتج ربحية المبيعات، وكفاءة الأصول المتمثلة في معدل دوران الأصول. ويتضح ذلك بالمعادلة التالية:

معدل العائد على الأصول = الربحية × الكفاءة
صافي الربح / إجمالي الأصول = (صافي الربح/المبيعات) × (المبيعات/إجمالي الأصول)

ويتضح من المعادلة السابقة أن الذي يتحكم في معدل العائد على الأصول هو ربحية المبيعات، وكفاءة الأصول، وبالتالي يوفر هذا المعدل معلومات عن الربحية وكفاءة الأصول.

أما معدل العائد على حقوق الملكية فإنه يقيس العائد المتحقق عن استثمار أموال المساهمين، أي العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك، ويقاس هذا المعدل بالمعادلة التالية.

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية

وكلما زاد هذا المعدل دل على قدرة البنك في توليد الربح للملاك. ولقد أوضح (حنفي،٢٠٠٧،ص٩١) أن الذي يؤثر في هذا المعدل هو ربحية المبيعات وكفاءة الأصول والرفع المالي، وهو ما يُعرف بتحليل دوبونت DuPont analysis. والذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = الربحية × الكفاءة × الرفع المالي
صافي الربح/إجمالي حقوق الملكية =
(صافي الربح/المبيعات)×(المبيعات/إجمالي الأصول)×(إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية)

ومن المعادلة السابقة يمكن اشتقاق معلومات عديدة عن أداء البنك من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، كما يلاحظ أن معدل العائد على الأصول يمثل جزء من معدل العائد على حقوق الملكية. وبالتالي يمكن استخدام هذا المعدل لتقييم ربحية البنوك ومن ثم تقييم الأداء المالي لها.

وخلاصة القول أن تقييم الأداء المالي للبنوك يعتمد على تحليل القوائم المالية، من خلال دراسة العلاقات بين عناصرها حتى يتم اشتقاق المعلومات عن الأداء، وتحديد نقاط القوة والضعف. ولقد اتضح مما سبق أن أهم مقومات تقييم الأداء المالي هي الربحية، كما اتضح أن المؤشرات الرئيسة التي تعبر عن ربحية البنك تتمثل في معدل العائد على أصول البنك، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ويمكن استخدام تلك المعدلات في اختبار العلاقة بين أداء البنوك ومدى اهتمامها بالاستدامة. حيث أوضح (Grayal, et al., 2013) أن الاتجاه الحالي للدراسات التي تختبر العلاقة بين الاستدامة وأداء البنوك اعتمدت على تقييم الأداء المالي كبديل لتقييم أداء البنوك.

٢/٢ العلاقة بين الإفصاح عن استدامة البنوك وأدائها المالي

مما لا شك فيه أن من الصعب تحديد العلاقة بين الأداء المستدام والأداء المالي في البنوك، لأن (Lo´pez, et al., 2007) أوضح أن هناك محاولات عديدة لاختبار وتحليل العلاقة بين الأداء المستدام وأداء الوحدات الاقتصادية بصفة عامة، وهذه المحاولات أسفرت عن نتائج متضاربة. وأكد على ذلك (Piatti, 2014) وأوضح أن بعض الدراسات توصلت إلى أن العلاقة إيجابية، وأخرى توصلت لعلاقة سلبية، فيما توصلت دراسات أخرى إلى أنه لا توجد علاقة بينهما. ويوضح أن السبب في ذلك هو الاعتماد على الأداء المستدام وليس الإفصاح عن الاستدامة.

وذلك لأن الاستدامة عندما تتأثر بالأرقام المحاسبية تجعل من الممكن معرفة تأثيرها على الأداء المالي (Lo´pez, et al., 2007) لذلك سيتم اختبار العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي في الوحدات الاقتصادية ثم اختبارها في البنوك.

ولتحديد العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي ينبغي معرفة ما توصلت له الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، ولقد استهدفت دراسة (Grayal, et al., 2013) تحليل الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة وقامت بمسح لكل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من عام ١٩٩٦م حتى عام ٢٠١٣م، واتضح أن نتائج الدراسات اختلفت باختلاف ثقافة الدولة التي تمت فيها الدراسة، وأيضا بمدى قوة الاقتصاد فيها، بالإضافة إلى قطاعات الصناعة التي تنتمي إليها الوحدات الاقتصادية محل الدراسة.

ولقد اتفقت دراسة (Yilmaz, 2013) مع هذه النتيجة، حيث أوضحت أن الدراسات التي اختبرت هذه العلاقة لم تتوصل لنوع وحيد من العلاقة فبعض الدراسات استنتجت أن العلاقة إيجابية، وذلك عندما تدرك إدارات الوحدات الاقتصادية أن

منافع الاستدامة أكبر من تكاليفها. كما توصلت دراساتٍ أخرى إلى أن العلاقة سلبية، وذلك عندما تعتقد إدارات الوحدات الاقتصادية أن منافع الاستدامة أقل من تكاليفها وذلك ينعكس بالسلب على الأداء المالي، فتسعى هذه الوحدات لتخفيض تكاليف الاستدامة وبالتالي تقليص الأداء المستدام لتحسين الأداء المالي في الأجل القصير. كما توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي.

وعلى الرغم من تضارب نتائج هذه الدراسات إلا أن (Jones, et al., 2015) أوضح أن النسبة الكبرى من الدراسات توصلت إلى أن العلاقة إيجابية. ويرجع ذلك إلى أن الإفصاح عن الاستدامة إفصاحًا اختياريًا تلجأ إليه الوحدات الاقتصادية عادةً عندما يكون أداؤها الاقتصادي مُرضيا لأصحاب المصلحة، كما أن الإفصاح عن الاستدامة يتطلب إدارة جيدة مما ينعكس على تحسين الأداء المالي.

وتتعدد الإيجابيات التي تنعكس على الوحدات الاقتصادية عند إدخالها لمفهوم الاستدامة في خططها واستراتيجياتها ومنها؛ حماية البيئة، الحد من الفساد، الاهتمام بالمشاركة المجتمعية، إنتاج منتجات صديقة للبيئة، وحماية حقوق الإنسان (Epstein & Roy, 2001). وذلك ينعكس إيجابا على رد فعل أصحاب المصلحة المختلفين تجاه الوحدة، ومنهم؛ الموظفون، المستهلكون، المستثمرون، الحكومة، المحللون الماليون، والمجتمع. وهذا كله يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، ومن ثم تحسين الأداء بشكلٍ عام.

كما أوضح (Matthews & Rusinko, 2010) أن تبني الوحدات الاقتصادية لمفهوم الاستدامة في كل عملياتها يمثل أحد مصادر المزايا التنافسية لها. كما توصل (Cunha & Samanez, 2013) إلى أن ذلك يجعل الوحدات الاقتصادية تسعى للاستثمار المستدام والذي يتميز بالسيولة وانخفاض المخاطر المتنوعة.

ولقد استنتج (Yu & Zhao, 2015) أن الاهتمام بالاستدامة يؤثر إيجابا على قيمة الوحدة، مما ينعكس إيجابا على سعر السهم، وذلك يؤدي إلى تشجيع المستثمرين للاستثمار في الوحدات التي تفصح عن أدائها المستدام. كما توصل (Aust, 2013) و(Khlif, et al., 2015) إلى أن الوحدات الاقتصادية التي تفصح عن أدائها المستدام تكون أكثر ربحية من نظيرتها التي لا تفصح، وذلك لأنها

تستطيع تخفيض تكاليفها المرتبطة بانتهاك البيئة والمجتمع وزيادة مبيعاتها بسبب إقبال معظم المستهلكين على المنتجات صديقة البيئة.

وخلاصة القول أن الإفصاح عن الاستدامة الذي يعكس الأداء المستدام للوحدات الاقتصادية بأبعاده الثلاثة الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، ينعكس إيجابا على الأداء التشغيلي لها من حيث زيادة مبيعاتها وزيادة دافعية الموظفين لديها، ومن ثم على ربحيتها. مما يؤثر بالإيجاب على قيمة المنشاة، وبالتالي سعر السهم في سوق المال. وذلك جعل (Hubbard, 2011) يوضح أنه بالرغم من أن الإفصاح عن الاستدامة هو إفصاح اختياري إلا أن معظم الوحدات الاقتصادية تقدم هذا النوع من الإفصاح، وذلك لإقتناع هذه الوحدات أن هذا الإفصاح يمثل جزءًا هامًا من تقييم أدائها.

ولأن العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للوحدات الاقتصادية تختلف باختلاف نوع الصناعة التي تنتمي لها هذه الوحدات، لذلك يُتوقع أن تختلف هذه العلاقة إذا تم اختبارها على البنوك. ولقد تمت الإشارة إلى أن هذه العلاقة غير محددة بشكل واضح في الوحدات الاقتصادية، ولقد أوضح (Matthews & Rusinko, 2010) أن ذلك ينطبق أيضا على البنوك. وبالتالي فإن هذه العلاقة لا يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية بشكل مطلق ولكنها قد تختلف من دراسة لأخرى. ولكن أغلب الدراسات توصلت إلى أن الإفصاح عن الاستدامة يؤثر إيجابا على أداء البنوك. وهذا ما توصلت له دراسة (Khan, et al., 2011) و (Carnevale & Mazzuca, 2014) حيث اتضح أن إفصاح البنوك عن الأداء المستدام يؤثر إيجابا على سمعتها، ولأن سمعة البنك تمثل العمود الفقري له، خاصة في الدول النامية، فإن معظم المتعاملين مع البنوك يفضلون البنك الذي يتبنى مفهوم الاستدامة في استراتيجياته وعملياته، وهذا ينعكس إيجابا على الأداء السوقي للبنك متمثلا في سعر السهم.

وبالإضافة إلى التأثير الإيجابي على الأداء السوقي للبنك فإنه أيضا يؤثر إيجابا على الأداء المالي. حيث أوضح ذلك (Matthews & Rusinko, 2010) وأكد على أن المتعاملين مع البنك يهتمون بالأداء المستدام والذي يتبلور في الإفصاح عن

الاستدامة للبنك، لعمل علاقات طويلة الأجل معه، كما أن السبب في استمرار واستقرار العديد من البنوك هو تبني الاستدامة في استراتيجياتها وعملياتها، مما يؤثر إيجابا على أدائها المالي متمثلا في ربحية البنك. وعلى الجانب الآخر عندما تمول البنوك الوحدات الاقتصادية التي تتبنى مفهوم الاستدامة في عملياتها ينعكس ذلك إيجابا على علاقاتها مع هذه الوحدات وخاصة على مخاطر الائتمان.

ويتضح مما سبق تباين العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك، وقد يرجع ذلك إلى العناصر التي تم تحديد العلاقة من خلالها. فعند اختبار العلاقة بين هذا الإفصاح والأداء السوقي للبنك اتضح أن العلاقة إيجابية، كما اتضحت إيجابية العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وربحية البنك كمؤشر للأداء المالي. وبالتالي يمكن القول أن معظم العلاقات بين مؤشرات أداء البنك والإفصاح عن الاستدامة هي علاقات إيجابية. ويستدل على ذلك من تزايد هذا الإفصاح لدى البنوك بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى التحسين المستمر لهذا الإفصاح (Jain, et al., 2015). وبالتالي يمكن استنتاج أن ازدياد اهتمام الوحدات الاقتصادية عامةً، والبنوك خاصةً، بالأداء المستدام يرجع إلى إيجابياته على الأداء السوقي والمالي. وعند اختبار هذه العلاقة على البنوك العاملة في البيئة المصرية فيتم الاقتصار على قياس الأداء المالي لهذه البنوك وذلك لقلة البنوك المسجلة في البورصة المصرية مما يصعب معرفة أدائها السوقي. وتأسيسًا على ما سبق يمكن اشتقاق فروض البحث التالية:

الفرض الأول: تؤثر درجة الإفصاح عن الاستدامة إيجابا على الأداء المالي للبنوك في مصر.

ولضبط العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك يتم إدخال متغيرات رقابية، وتقترح الباحثة أن يتم اختيار حجم البنك قياسا على (Matthews & Rusinko, 2010; Menassa, 2010; Acerete, et al., 2011)، وحجم مكتب مراقبي حسابات البنك قياسا على (Kanagaretnama, et al., 2010) كمتغيرات رقابة تضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وبذلك يمكن اشتقاق الفرض الثاني والثالث للبحث كما يلي:

الفرض الثاني: يختلف تأثير درجة الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المالي للبنوك في مصر باختلاف حجم البنك.

الفرض الثالث: يختلف تأثير درجة الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المالي للبنوك في مصر باختلاف حجم مكتب مراقبي حسابات البنك.

٣/ منهجية البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك العاملة في البيئة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف تم القيام بالدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث التي تم اشتقاقها من الدراسة النظرية، لذلك سنتناول فيما يلي: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية، متغيرات الدراسة، أسلوب تجميع البيانات ثم تحليلها وأخيرا نتائج اختبار الفروض كالتالي:

١/٣ مجتمع وعينة الدراسة

يحتوي مجتمع الدراسة على كافة البنوك العاملة في البيئة المصرية، ولقد تم اختيار البنوك لما لها من دور فاعل في الاقتصاد المصري، كما أن اتجاه البنوك في مصر متناميًا نحو الإفصاح عن أنشطة الاستدامة. وتسعى حاليا بعض البنوك في مصر للتوافق مع متطلبات وإرشادات المبادرة الدولية للتقرير GRI، وكان آخرها بنك مصر، حيث حصل على الموافقة في فبراير ٢٠١٦ لإصدار تقرير استدامة يتمشى مع معايير المبادرة الدولية للتقرير[1].

ولقد صدر بيان عن البنك المركزي المصري[2] في فبراير ٢٠١٦ أوضح أن عدد البنوك العاملة في مصر تبلغ ٤٠ بنكًا منها بنكان تم الموافقة لهما على السير في إجراءات وقف العمليات في مصر، بالإضافة إلى استحواذ أحد البنوك في مصر على بنك آخر. وبالتالي فإن البنوك العاملة فعلا في البيئة المصرية تبلغ ٣٧ بنكًا.

ولقد تم اختيار عينة الدراسة من هذه البنوك بشرط توافر التقارير المالية السنوية بانتظام خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤. وانطبقت هذه الشروط

---

[1] http://www.banquemisr.com
[2] http://www.cbe.org.eg

على ٣٠ بنكًا تمثل عينة الدراسة مما يوازي ٨١% من مجتمع الدراسة، ويوضح ملحق رقم (١) البنوك التي تمثل عينة الدراسة.

٢/٣ متغيرات الدراسة

تتحدد المتغيرات بالنظر للفروض المشتقة من الدراسة النظرية وذلك كما يلي:

١/٢/٣ المتغير المستقل: درجة الإفصاح عن استدامة البنوك في مصر.

وتم قياس هذا المتغير من خلال تحديد درجة الإفصاح عن الاستدامة لكل بنك من عينة الدراسة قياسا على (Perez & Sanchez, 2009; Tiong & Anantharaman, 2011)، وتحددت درجة الإفصاح بقسمة عناصر الإفصاح الفعلي للبنك على مؤشر الإفصاح عن الاستدامة المُشتق من الجيل الرابع للمبادرة الدولية للتقرير، والخاصة بقطاع الخدمات المالية والمصرفية. والذي يغطي أبعاد الاستدامة الثلاث الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويتفرع من البُعد الاجتماعي أربعة أبعاد فرعية هي؛ ممارسات العمالة والعمل اللائق، حقوق الإنسان، المجتمع، ومسئولية المنتج. ويحتوي كل بُعد أصلي أو فرعي على بعض المجالات. ويوضح ملحق رقم (٢) مؤشر الإفصاح مفصلا لكل أبعاده ومجالاته.

٢/٢/٣ المتغير التابع: الأداء المالي للبنوك في مصر.

وتم قياس هذا المتغير من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، كأهم مؤشر للربحية والذي يهتم به كل المتعاملين مع البنوك قياسا على (Menassa, 2010; Benau, et al., 2013).

ومن الجدير بالذكر أنه من الدراسة النظرية تم استنتاج أن أهم مؤشرات الربحية المستخدمة في تقييم الأداء المالي هي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وترى الباحثة أنه يمكن الاقتصار على معدل العائد على حقوق الملكية عند تقييم ربحية البنك، ومن ثم الأداء المالي له، واستخدام هذا المعدل في اختبار العلاقة بينه وبين الإفصاح عن الاستدامة. وذلك لأن هذا المعدل يتضمن معدل العائد على الأصول، كما أن البنوك تهتم بالاستدامة بسبب التعامل مع العمليات من منظور أصحاب المصلحة. ومن المعروف أن أهم فئة من فئات

أصحاب المصلحة هم الملاك، لذلك يمثل معدل العائد على حقوق الملكية أهم المعدلات التي يهتم بها أصحاب المصلحة عامة، والملاك خاصة.

٣/٢/٣ متغيرات الرقابة

أ- حجم البنك: وتم قياسه من خلال لوغاريتم إجمالي أصول البنك في نهاية السنة المالية (Matthews & Rusinko, 2010; Menassa, 2010; Acerete, et al., 2011)

ب-حجم مكتب مراقبي حسابات البنك: وتم قياسه من خلال متغير وهمي Dummy Variable يأخذ رقم (١) إذا كان مراقب الحسابات الجهاز المركزي للمحاسبات أو شريك مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4، ويأخذ رقم (صفر) خلاف ذلك (Kanagaretnama, et al., 2010).

ومن المتغيرات السابقة يمكن صياغة نموذج الدراسة كالتالي:

$$BP = \alpha + \beta_1 SD + \beta_2 Bsize + \beta_3 AOsize + \varepsilon$$

حيث إن:

BP : الأداء المالي للبنك Bank Performance مقاسًا بمعدل العائد على حقوق الملكية.

α : قيمة الثابت Constant في معادلة الانحدار.

$\beta 1$ SD: معامل الانحدار لدرجة الإفصاح عن الاستدامة . Sustainability Disclosure

$\beta 2$ Bsize: معامل الانحدار لحجم البنك Bank Size.

$\beta 3$ AOsize: معامل الانحدار لحجم مكتب مراقبي حسابات البنك. Auditor Office Size

ε: الخطأ العشوائي.

٣/٣ أسلوب تجميع البيانات

بدراسة وتحليل الدراسات السابقة، التي اختبرت العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي (Menassa, 2010; Abul Hassan & Harahap, 2010; Sobhani, et al., 2011; Alkarim & Alam, 2013; Araya, et al., 2014; Jain, et al., 2015; Khlif, et al., 2015) اتضح أن الأسلوب المعتمد لجمع البيانات هو أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis للقوائم والتقارير السنوية للبنوك. لذلك اعتمدت الباحثة على هذا الأسلوب لجمع بيانات الدراسة.

ووسيلة الحصول على المعلومات هي القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة للبنوك المصرية، للفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة على مواقع البنوك الإلكترونية. لأن كل البنوك في مصر حاليا لديها موقع رسمي على الإنترنت، ومعظم البنوك تنشر المعلومات عن الاستدامة على هذه المواقع.

٤/٣ أسلوب تحليل البيانات

يختبر الفرض الأساسي للدراسة العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك، ومن هذا الفرض تحدد المتغير المستقل في درجة الإفصاح عن الاستدامة للبنوك، أما المتغير التابع فتحدد في الأداء المالي للبنوك مُعبرا عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، وتم تجميع بيانات المتغيرات بأسلوب تحليل المحتوى للقوائم والتقارير السنوية المنشورة للبنوك وموقع البنوك على الإنترنت. ولاختبار العلاقة بين المتغيرات، وقبل تحليل البيانات، ينبغي تحديد نوعية البيانات المجمعة للدراسة، وذلك حتى يتم التحديد الصحيح للأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل ومن ثم اختيار البرنامج الاحصائي الملائم لهذه البيانات.

وتسمى بيانات الدراسة panel data وهي أحد أنواع البيانات الطولية Longitudinal التي يتم تجميعها لمفردات العينة خلال فترة زمنية معينة (McManus, 2011). وتمثل هذه البيانات مزيجا من بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data، وبيانات مقطعية Cross Sections Data.

ومن الجدير بالذكر أن بيانات السلاسل الزمنية تمثل بيانات عن بنك واحد لفترة معينة من الزمن، أما البيانات المقطعية تمثل بيانات عن عدة بنوك. وبالتالي عند

الدمج بين هاتين النوعين يؤدي إلى إنتاج بيانات مقطعية تأخذ في حسبانها الزمن وهو ما يُطلق عليه panel data.

واعتمدت الباحثة على نموذج بيانات panel data حتى تتجنب العيوب في النماذج المعتمدة على السلاسل الزمنية فقط، أو البيانات المقطعية فقط. كما أن نموذج panel data يقلل من الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (McManus, 2011).

والبرنامج الإحصائي الذي يتناسب مع هذا النوع من البيانات هو برنامج Eviews[1]. وقبل إيجاد العلاقة بين المتغيرات سيتم إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات كما يلي:

١/٤/٣ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتم التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة Continuous Variables، وهي معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة وحجم البنك. كما يلي:

أ-التحليل الوصفي للمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)

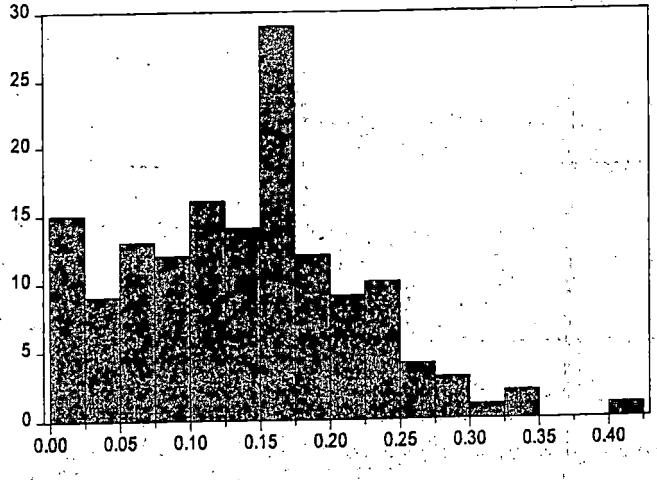

Series: ROE	
Sample 2010 2014	
Observations 150	
Mean	0.134800
Median	0.140000
Maximum	0.400000
Minimum	0.000000
Std. Dev.	0.078831
Skewness	0.367174
Kurtosis	3.120106
Jarque-Bera	3.460579
Probability	0.177233

[1] تم الاستعانة بالإصدار التاسع للبرنامج، متاح على http://www.eviews.com

يتضح من الشكل السابق أن الوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية يبلغ ١٣,٤٨%، وأن أعلى عائد حققته البنوك العاملة في مصر في الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ هو ٤٠%. كما أن أغلبية البنوك تحقق معدل عائد ١٤%.

ولاختبار نوع التوزيع الذي يتبعه معدل العائد على حقوق الملكية فيتم تحديد درجة الالتواء Skewness والتي اتضح أنها تساوي ٠,٣٦٧ والتي ينبغي أن تكون صفرا عند التوزيع الطبيعي. وأيضا يتم تحديد درجة التفرطح Kurtosis والتي تساوي في الشكل السابق ٣.١٢ والتي ينبغي أن تساوي ٣ عند التوزيع الطبيعي. ولكن هذه القيم متقاربة من قيم التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن اعتبار أن متغير معدل العائد على حقوق الملكية يتبع التوزيع الطبيعي في ظل عينة حجمها ٣٠. فأكثر (السواعي،٢٠١١، ص ١١٥).

ب-التحليل الوصفي للمتغير المستقل (درجة الإفصاح عن الاستدامة SD)

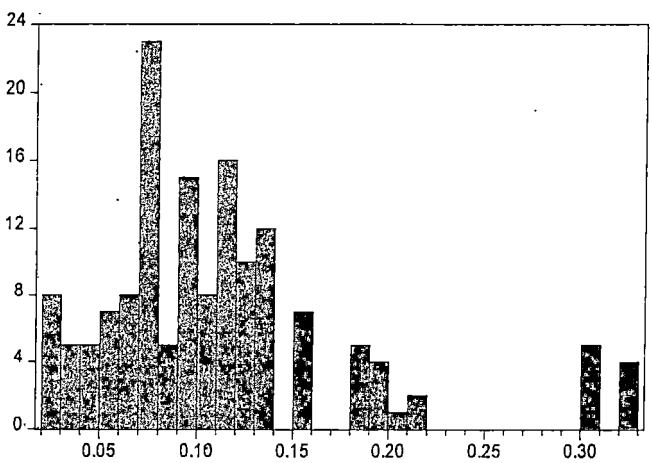

Series: SD	
Sample 2010 2014	
Observations 150	
Mean	0.107533
Median	0.090000
Maximum	0.320000
Minimum	0.020000
Std. Dev.	0.066846
Skewness	1.554677
Kurtosis	5.609419
Jarque-Bera	102.9822
Probability	0.000000

بالنظر للشكل السابق يتضح أن الوسط الحسابي لنسبة الإفصاح عن الاستدامة تبلغ ١٠,٧٥%، وأن أعلى درجة إفصاح في الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ تبلغ ٣٢% وهي درجة ضعيفة. كما يتضح أن أقل درجة إفصاح تبلغ ٢% وليست صفرا، أي أن كل البنوك العاملة في مصر تقوم بالإفصاح عن الاستدامة ولو بنسب صغيرة جدا. كما اتضح أن أغلبية البنوك في مصر تفصح بنسبة ٩% من مؤشر الإفصاح المستخدم في الدراسة وهي نسبة ضعيفة جدا.

كما يتضح من الشكل السابق أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، لأن درجة الالتواء Skewness أكبر من الصفر حيث تبلغ ١,٥٥٤ ، كما أن درجة التفرطح Kurtosis أكبر من ٣ وتساوي ٥,٦ ولأن درجة الوسط أكبر من الوسيط فإن التوزيع مدبب وملتو ناحية اليمين (السواعي،٢٠١١، ص ١١٥).

ج-التحليل الوصفي لمتغير الرقابة الأول (حجم البنك Bsize)

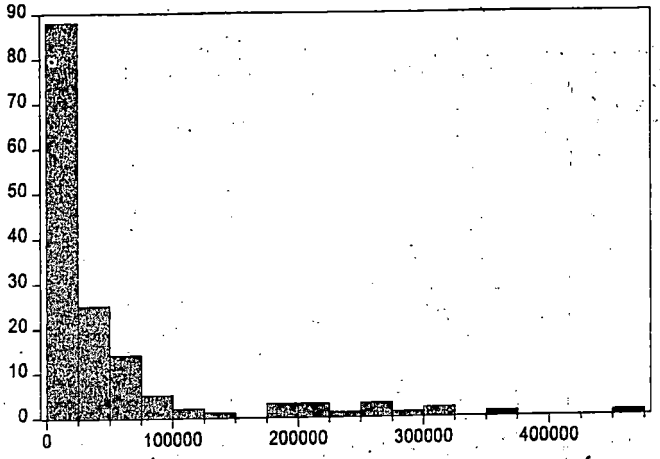

Series: BSIZE	
Sample 2010 2014	
Observations 150	
Mean	51651.31
Median	20069.50
Maximum	456520.0
Minimum	3965.000
Std. Dev.	78522.05
Skewness	2.781503
Kurtosis	10.76289
Jarque-Bera	570.0594
Probability	0.000000

يتضح من الشكل السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الأصول كمؤشر لحجم البنوك في مصر يبلغ ٥١٦٥١,٣١ مليون جنيه، كما أن أغلبية البنوك العاملة في البيئة المصرية في الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ تبلغ إجمالي أصولها ٢٠٠٦٩,٥ مليون جنيه.

ويلاحظ من الشكل السابق أن متغير حجم البنك لا يتبع التوزيع الطبيعي، لأن درجة الالتواء Skewness أكبر من الصفر حيث تبلغ ٢,٧٨١ ، وأيضا درجة التفرطح Kurtosis أكبر من ٣ وتبلغ ١٠,٧٦٢ ويتضح أن التوزيع ملتو ناحية اليمين، لأن درجة الوسط أكبر من الوسيط (السواعي،٢٠١١، ص ١١٥)

د-التحليل الوصفي لمتغير الرقابة الثاني (حجم مكتب مراقبي حسابات البنك AOsize)

لقد تم التعبير عن هذا المتغير كمتغير وهمي Dummy Variable لذلك ليس هناك معنى من تحليله وصفيا. ولكن بالنظر لبيانات هذا المتغير يمكن القول أن عدد البنوك التي لديها مراقب حسابات شريك مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4، أو

الجهاز المركزي للمحاسبات يبلغ ٢٨ بنكًا من إجمالي حجم العينة البالغة ٣٠ بنك أي بنسبة ٩٣%، ويوجد بنكان فقط بنسبة ٧% مراقبي حساباتهم ليس شريك مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4، أو الجهاز المركزي للمحاسبات.

ونستخلص من التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أن معظم البنوك في مصر تحقق عائد على حقوق الملكية يبلغ ١٤%، ولديها درجة إفصاح تبلغ ٩% من عناصر مؤشر الإفصاح المعتمد في هذه الدراسة، كما أن أغلبية البنوك في مصر حجم أصولها يبلغ ٢٠ مليار جنيه تقريبا، ومراقبي حساباتها هما الجهاز المركزي للمحاسبات أو مكتب مراجعة شريك مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4.

٢/٤/٣ اختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك في مصر

بعد التحليل الوصفي للمتغيرات يتم اختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة للبنوك في مصر والأداء المالي لها في ظل متغيرات الرقابة. وفي البداية سيتم اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمستقل بدون متغيرات الرقابة ثم إدخال متغيرات الرقابة تباعًا، وفي النهاية يتم اختبار العلاقة في ظل كل المتغيرات. ويعتمد برنامج Eviews على طريقة المربعات الصغرى Panel Least Squares لتحليل الانحدار وهو ما سيتضح فيما يلي:

أ-الانحدار البسيط بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة

لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (درجة الإفصاح عن الاستدامة) يتم إجراء انحدار خطي بسيط. ويمكن توضيح هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$ROE = \alpha + \beta_1 SD + \varepsilon$$

ويمكن توضيح هذه العلاقة في الشكل التالي:

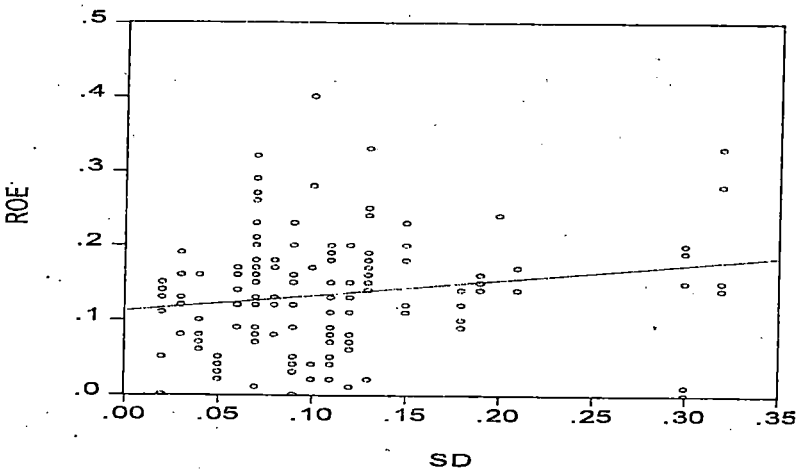

ويوضح الشكل السابق خريطة انتشار للمتغير التابع والمستقل، بالإضافة إلى خط الانحدار. وبالنظر لهذا الشكل يتضح أن العلاقة إيجابية بين درجة الإفصاح عن الاستدامة ومعدل العائد على حقوق الملكية. ولتحديد مدى قوة هذه العلاقة ينبغي معرفة قيمة معامل التحديد R^2 وهو ما سيتضح في الجدول التالي:

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 03/04/16 Time: 22:15
Sample: 2010 2014
Periods included: 5
Cross-sections included: 30
Total panel (balanced) observations: 150

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.112483	0.012071	9.318298	0.0000
SD	0.207538	0.095425	2.174877	0.0312

R-squared	0.030970	Mean dependent var	0.134800
Adjusted R-squared	0.024423	S.D. dependent var	0.078831
S.E. of regression	0.077863	Akaike info criterion	-2.254493
Sum squared resid	0.897267	Schwarz criterion	-2.214351
Log likelihood	171.0870	Hannan-Quinn criter.	-2.238185
F-statistic	4.730092	Durbin-Watson stat	0.772393
Prob(F-statistic)	0.031227		

يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 يساوي ٠,٠٣١ تقريبًا، وهذا يعني أن ٣,١% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية يفسره التغير في درجة الإفصاح عن الاستدامة (السواعي،٢٠١١، ص ١٠٩). وهذه النسبة ضعيفة جدا، ولكنها معنوية حيث أن قيمة P-value تساوي ٠,٠٣١٢ أقل من ٠,٠٥

وتتمشى هذه النتيجة مع التحليل الوصفي للمتغيرات، حيث اتضح أن أغلبية البنوك درجة افصاحها عن الاستدامة يبلغ ٩% وهذه نسبة ضعيفة جدا مما يصعب تفسير العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة.

ولضبط العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة سيتم إدخال متغيرات للرقابة في تحليل الانحدار وتحديد التغيرات التي تحدث في معامل التحديد وذلك كما يلي:

ب-الانحدار المتعدد لمعدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة وحجم البنك

عند إدخال متغير رقابة لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع فيمكن التعبير عن العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة بعد إدخال متغير حجم البنك بالمعادلة التالية:

$$ROE = \alpha + \beta_1 SD + \beta_2 B.size + \varepsilon$$

ويوضح الجدول التالي تحليل الانحدار بين المتغير التابع والمستقل في ظل إدخال متغير الرقابة (حجم البنك).

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 03/04/16 Time: 22:44
Sample: 2010 2014
Periods included: 5
Cross-sections included: 30
Total panel (balanced) observations: 150

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.110924	0.012220	9.077305	0.0000
SD	0.187780	0.098287	1.910535	0.0580
BSIZE	7.13E-08	8.37E-08	0.852212	0.3955

R-squared	0:035734	Mean dependent var	0.134800
Adjusted R-squared	0.022615	S.D. dependent var	0.078831
S.E. of regression	0.077935	Akaike info criterion	-2.246088
Sum squared resid	0.892856	Schwarz criterion	-2.185875
Log likelihood	171.4566	Hannan-Quinn criter.	-2.221626
F-statistic	2.723805	Durbin-Watson stat	0.774780
Prob(F-statistic)	0.068938		

يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 يبلغ ٠,٠٣٥٧ وهذا يعني أن ٣,٥٧% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية يفسره التغير في درجة الإفصاح عن الاستدامة وحجم البنك. ومن الملاحظ أن هذه النسبة لا تختلف كثيرا عن معامل التحديد في حالة عدم وجود متغير حجم البنك، أي أن هذا المتغير ليس

له تأثير معنوي على تفسير العلاقة، ويؤكد ذلك قيمة P-value حيث تبلغ ٠,٣٩٥٥ أي أكبر من ٠,٠٥ .

ج-الانحدار المتعدد لمعدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة وحجم مكتب المراجعة

بعد إدخال متغير حجم البنك كمتغير رقابة لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، يتم إدخال متغير الرقابة الثاني حجم مكتب المراجعة للبنوك، ويتم التعبير عن العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة بعد إدخال متغير حجم مكتب المراجعة بالمعادلة التالية:

$$ROE = \alpha + \beta_1 SD + \beta_2 AOsize + \varepsilon$$

ويوضح الجدول التالي تحليل الانحدار بين المتغير التابع والمستقل في ظل إدخال متغير الرقابة (حجم مكتب المراجعة للبنوك).

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 03/04/16 Time: 22:46
Sample: 2010 2014
Periods included: 5
Cross-sections included: 30
Total panel (balanced) observations: 150

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.123762	0.025622	4.830256	0.0000
SD	0.214617	0.096712	2.219128	0.0280
AOSIZE	-0.012901	0.025830	-0.499440	0.6182

R-squared	0.032612	Mean dependent var	0.134800
Adjusted R-squared	0.019450	S.D. dependent var	0.078831
S.E. of regression	0.078061	Akaike info criterion	-2.242855
Sum squared resid	0.895747	Schwarz criterion	-2.182642
Log likelihood	171.2141	Hannan-Quinn criter.	-2.218393
F-statistic	2.477772	Durbin-Watson stat	0.773442
Prob(F-statistic)	0.087429		

ويتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 يبلغ ٠,٠٣٢٦ وهذه القيمة متقاربة جدا من معامل التحديد للانحدار البسيط بين المتغير التابع والمستقل، مما يدل على أن حجم مكتب المراجعة الذي يراجع حسابات البنك ليس له تأثير معنوي على تفسير العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة. وذلك لأن قيمة P-value تبلغ ٠,٦١٨٢ أي أكبر من ٠,٠٥.

د-الانحدار المتعدد لمعدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة وحجم البنك وحجم مكتب المراجعة

بعد معرفة أثر متغيرات الرقابة على المتغير المستقل والمتغير التابع بشكل منفرد، سيتم إدخال متغيري الرقابة لمعرفة أثرهما على العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة. والتي يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$ROE = \alpha + \beta_1 SD + \beta_2 Bsize + \beta_3 AOsize + \varepsilon$$

ويوضح الجدول التالي تحليل الانحدار بين المتغير التابع والمستقل في ظل إدخال متغيري الرقابة (حجم البنك وحجم مكتب المراجعة للبنوك).

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 03/04/16 Time: 22:49
Sample: 2010 2014
Periods included: 5
Cross-sections included: 30
Total panel (balanced) observations: 150

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.123919	0.025640	4.833073	0.0000
SD	0.194800	0.099259	1.962536	0.0516
BSIZE	7.56E-08	8.42E-08	0.898138	0.3706
AOSIZE	-0.014970	0.025950	-0.576883	0.5649

R-squared	0.037927	Mean dependent var	0.134800
Adjusted R-squared	0.018159	S.D. dependent var	0.078831
S.E. of regression	0.078112	Akaike info criterion	-2.235032
Sum squared resid	0.890825	Schwarz criterion	-2.154748
Log likelihood	171.6274	Hannan-Quinn criter.	-2.202415
F-statistic	1.918559	Durbin-Watson stat	0.776139
Prob(F-statistic)	0.129133		

يوضح الجدول السابق الأثر المجمع للمتغير المستقل ومتغيرات الرقابة على المتغير التابع، ويتضح من هذا الجدول أن معامل التحديد يبلغ ٠,٠٣٧٩ أي أن التغير في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة ٣,٧٩% يمكن تفسيره من خلال درجة الإفصاح عن الاستدامة، وحجم البنك، وحجم مكتب المراجعة. وهي نسبة متقاربة من النسبة المتحصل عليها من نموذج الانحدار البسيط مما يدل على انخفاض تأثير حجم البنك وحجم مكتب المراجعة على تفسير العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الإفصاح عن الاستدامة للبنوك في مصر.

من التحليل الإحصائي السابق عرضه للعلاقة بين درجة الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك متمثلا في معدل العائد على حقوق الملكية، اتضح أن العلاقة إيجابية ولكنها ضعيفة جدا. وترى الباحثة أن هذه النتيجة تتمشى مع نتائج الدراسة النظرية، حيث توصلت بعض الدراسات السابقة (Lo´pez, et al., 2007; Grayal, et al., 2013; Yilmaz, 2013) إلى نتائج مختلفة للعلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك، فتوصلت بعض الدراسات (Menassa, 2010; Khan, et al., 2011; Tiong & Anantharaman, 2011; Khlif, et al., 2015; Jones, et al., 2015) إلى أن العلاقة إيجابية وهذه العلاقة قد تكون قوية أو ضعيفة، كما توصلت دراسة (Lo´pez, et al., 2007) إلى أن العلاقة سلبية، في حين توصلت دراسة (Carnevale & Mazzuca, 2014) إلى عدم وجود علاقة بينهما.

وترجح الباحثة أن العلاقة الإيجابية القوية تظهر في الدول المتقدمة التي لديها وعي كبير بأهمية تبني البنوك لمفهوم الاستدامة، وأيضا إدراك أهمية الإفصاح عن ممارسات الاستدامة، وانعكاس ذلك على قرارات أصحاب المصلحة.

أما العلاقة الإيجابية الضعيفة، أو السلبية، أو عدم وجود علاقة، فقد توجد في الدول النامية التي ليس لدى إدارات بنوكها وعي وإدراك بأهمية الاستدامة والإفصاح عنها. وهذا يؤدي إلى **قبول فرض البحث الأول، أي أن درجة الإفصاح عن الاستدامة تؤثر إيجابا على الأداء المالي للبنوك في مصر.**

ولقد اتضح من التحليل الإحصائي أنه عند إدخال متغير حجم البنك كمتغير رقابة لم يؤثر على العلاقة بين المتغير التابع والمستقل، مما يؤدي إلى **رفض فرض البحث الثاني، أي أن تأثير درجة الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المالي للبنوك في مصر لا تختلف باختلاف حجم البنك.**

كما اتضح من التحليل الإحصائي أنه عند إدخال متغير حجم مكتب مراقبي حسابات البنك كمتغير رقابة لم يؤثر على العلاقة بين المتغير التابع والمستقل، مما يؤدي إلى **رفض فرض البحث الثالث، أي أن تأثير درجة الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المالي للبنوك في مصر لا تختلف باختلاف حجم مكتب مراقبي حسابات البنك.**

٤/ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

تأسيسًا على ما تقدم من الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص نتائج الدراسة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة كما يلي:

١/٤ نتائج البحث.

توصلت الباحثة لعدة نتائج من الدراسة النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي وهي:

أ- أصبح الاهتمام بالاستدامة في اتجاه متنامي من قِبل أصحاب المصلحة، وأدى هذا إلى إدراك الوحدات الاقتصادية، ومنها البنوك، لأهمية تبني مفهوم الاستدامة، وإدخال هذا المفهوم ضمن أهدافها واستراتيجياتها ومن ثم انعكاس ذلك في أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

ب-بالرغم من الاهتمام المتنامي عالميا بمفهوم الاستدامة، خاصة في البنوك، إلا أن هذا الاهتمام ضعيف نسبيا في البنوك العاملة في البيئة المصرية. واتضح ذلك من تحليل محتوى التقارير السنوية لهذه البنوك ومواقعها الإلكترونية، ودعم هذه النتيجة التحليل الإحصائي للدراسة التطبيقية حيث اتضح أن متوسط درجة الإفصاح عن الاستدامة للبنوك في مصر تبلغ ١٠,٧% أي أن أغلبية البنوك أفصحت عن إحدى عشر عنصرًا من إجمالي عناصر الإفصاح في مؤشر الإفصاح عن الاستدامة الذي تتطلبه المبادرة الدولية للتقرير GRI والبالغ ١٠٧ عنصر، وهذه النسبة ضعيفة جدا. ويوضح الجدول التالي عناصر الإفصاح التي أفصحت عنها أغلبية البنوك في مصر.

الرمز	عنصر الإفصاح
	البُعد :الاقتصادي
	المجال :الأداء الاقتصادي
G4-EC1	القيمة الاقتصادية المباشرة المولّدة والموزّعة
G4-EC3	تغطية الالتزامات تبعاً لخطة الاستحقاقات المحددة
	المجال :الآثار الاقتصادية غير المباشرة
G4-EC7	تنمية استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة وتأثيرها
	البُعد :الاجتماعي

الرمز	عنصر الإفصاح
	البُعد الفرعي :ممارسات العمالة والعمل اللائق
	المجال :التوظيف
G4-LA1	إجمالي أعداد الموظفين الجدد المعينين ودوران الموظفين ونسبتهم
G4-LA2	الاستحقاقات الممنوحة للموظفين بدوام كامل والتي لا تمنح للموظفين المؤقتين أو العاملين بدوام جزئي.
	البُعد الفرعي المجتمع
	المجال :المجتمعات المحلية
G4-SO1	نسبة العمليات التي طُبقت فيها مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية
	البُعد الفرعي مسؤولية المنتَج
	المجال :تشكيلة المنتجات
FS 1	سياسات مع مكونات بيئية واجتماعية محددة تطبق على خطوط العمل
FS 2	إجراءات لتقييم وفحص المخاطر البيئية والاجتماعية في قطاعات الأعمال
FS 6	النسبة المئوية لمحفظة الأعمال من خلال المنطقة والحجم والقطاع.
FS 7	القيمة النقدية من المنتجات والخدمات المصممة لتقديم فائدة اجتماعية محددة
FS 8	القيمة النقدية من المنتجات والخدمات المصممة لتقديم فائدة بيئية محددة

ج- اتضح من تحليل محتوى التقارير السنوية للبنوك في مصر أنه لا يوجد سوى بنكان من ٣٧ بنكا يُصدران تقرير الاستدامة، أي بنسبة تبلغ ٥,٤% وهما بنك باركليز والبنك العربي الافريقي. ولقد اعتمدا البنكان على إرشادات المبادرة الدولية للتقرير، وأطلق بنك باركليز على هذا التقرير تقرير المواطنة Citizenship[1] report، أما البنك العربي الأفريقي فأطلق عليه تقرير الاستدامة[2]. ومن الجدير بالذكر أن البنك التجاري الدولي أصدر مؤخرا تقريرا وعنونه بعام من الاستدامة[3]، ولكن هذا التقرير يحتوي على كلام مُرسل، بالإضافة إلى أنه لم يستند على أية إرشادات لأي منظمة مهنية مهتمة بتقارير الاستدامة، لذلك تري الباحثة أن هذا التقرير لا يمثل تقرير استدامة معترف به.

---

[1] http://www.barclays.com.eg

[2] http://www.aaib.com

[3] http://www.cibeg.com

د- أوضحت الدراسة النظرية أن العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة للبنوك والأداء المالي لها غير محددة حيث تضاربت نتائج الدراسات النظرية التي تناولت هذا الموضوع ولكن معظم الدراسات توصلت إلى أن العلاقة إيجابية. ويتمشىٰ ذلك مع ما توصلت له الدراسة التطبيقية، حيث اتضح من التحليل الإحصائي أن العلاقة إيجابية ولكنها ضعيفة، أي أن دور الإفصاح عن الاستدامة في زيادة الأداء المالي للبنوك في مصر دورًا ضعيفًا جدًا. وترجح الباحثة أن السبب هو الإقبال الضعيف من قِبل البنوك العاملة في البيئة المصرية على تبني مفهوم الاستدامة ومن ثم ضعف درجة الإفصاح عن ذلك.

هـ- يُستنتج من نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية أنه كلما زاد وعي وإدراك أصحاب المصلحة بأهمية الاستدامة زاد إدراك البنوك بالمردود الإيجابي الذي يعود عليها من تبنيها لهذا المفهوم، ودمجه في أهدافها وخططها وعملياتها التشغيلية، مما ينعكس إيجابا على درجة الإفصاح عن الاستدامة، ويدعم ذلك العلاقة الإيجابية بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك. وتأسيسا على ذلك يمكن تفسير النتيجة التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية بأن العلاقة الإيجابية ضعيفة جدًا.

٢/٤ توصيات البحث

انطلاقا من مشكلة البحث ومرورا بالدراسة النظرية والتطبيقية ووصولا لنتائج البحث توصي الباحثة بما يلي:

أ- إنشاء جهة أو مؤسسة تهتم بتنظيم ومراقبة ممارسات وأنشطة الاستدامة للوحدات الاقتصادية المصرية بما فيها البنوك. بحيث تلجأ إليها الوحدات عند تبنيها لمفهوم الاستدامة بدلا من الاجتهاد وعدم تحقيق الأهداف المرجوة من الاستدامة.

ب- اهتمام البنك المركزي المصري بمفهوم الاستدامة ونشر هذا المفهوم بالبنوك العاملة في البيئة المصرية، بما يجعل هذا المفهوم نقطة البداية لكل أعمال

البنوك، بالإضافة إلى تعريف البنوك بالمبادرة الدولية للتقرير وتحفيزها على الالتزام بإرشاداتها.

ج- تأهيل وتدريب العاملين في القطاع المصرفي بكل مستوياتهم على قبول مفهوم الاستدامة وإدخالها في كل أنشطة البنوك.

د- الاهتمام الأكاديمي بمفهوم الاستدامة في مصر وإبراز الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يعود على الوحدات الاقتصادية بسبب تبنيها لهذا المفهوم، مما يُزيد الوعي والإدراك بأهمية الاستدامة وبذلك تواكب مصر الاتجاه العالمي للاهتمام بالاستدامة.

٣/٤ مجالات البحث المقترحة

يمكن اقتراح البحوث التالية التي تراها الباحثة مهمة مستقبلا:

أ- دراسة العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ب- دراسة تحليلية لمشكلات القياس والإفصاح عن ممارسات الاستدامة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ج- دراسة واختبار العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وقيمة المنشأة وأداء السهم مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

د- دراسة اختبارية لأثر الإفصاح عن الاستدامة على أسعار الأوراق المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

مراجع البحث

أولا: المراجع باللغة العربية

- أبو عواد، بهاء صبحي، والكبيجي، مجدي وائل (٢٠١٤)، "أثر الحوكمة المؤسسية في الاداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية: دراسة تطبيقية" **المجلة العربية للعلوم الادارية**، مجلد ٢١، عدد ٣، الصفحات: ٥٢١-٥٥٦.
- التائب، عبد النبي مسعود (٢٠١٣)، " **أثر ادوات الحوكمة المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية**" رسالة دكتوراه غير منشورة-كلية الاعمال، جامعة عمان العربية.
- التهامي، عبد المنعم أحمد (٢٠١٠) "تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد ٣، الصفحات:١٦١ – ١٨٦.
- الخطيب، نهى محمد (٢٠٠٨)، " إدارة التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي"، **المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة تحديات العولمة** -جامعة الأزهر -رابطة الجامعات الإسلامية – مصر.
- الخيال، توفيق عبد المحسن، مفتي، محمد حسن على (٢٠٠٣)، "اهمية الافصاح عن المسئولية البيئية والاجتماعية في التقارير المالية المنشورة في المملكة العربية السعودية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، مجلد ٧، العدد ٢، الصفحات: ٢٥٣ – ٢٩٤.
- الرشيدي، عبد العزيز عوض، (٢٠١٤) "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية**" رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الأعمال جامعة عمان العربية.
- الزعبي، عمر عدنان محمد، (٢٠١٢) "**أثر التجزئة المصرفية عن الأداء المالي للبنوك التجارية**" رسالة ماجستير غير منشورة -كلية الاعمال جامعة عمان العربية.

- السواعي، خالد محمد (٢٠١١)، "**Eviews والقياس الاقتصادي**" دائرة المكتبة الوطنية – الأردن، متاح على:http://www.dar-alketab.com
- الشمالي، منصور محمد (٢٠٠٩)، "دراسة تطبيقية لقياس الأداء المصرفي للبنوك في الكويت"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، مجلد ٢٣، العدد ٢، الصفحات: ٣٢ – ٦٢.
- الصفار، هادي رضا، (٢٠٠٦)، "المحاسبة عن البيئة المستدامة" **المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس**-جامعة الزيتونة الاردنية / كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- العتيبي، محمد مطلق، (٢٠٠٩) "**القياس والافصاح المحاسبي عن الاداء الاجتماعي في القطاع المصرفي-دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية**" رسالة ماجستير غير منشورة -كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.
- العرموطي، احمد عدنان، (٢٠١٣)، "**أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان**" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ادارة الاعمال-جامعة الشرق الاوسط.
- القرني، أحمد بن عبد القادر (٢٠١٤)، " مدى افصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة" **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ١٥٤، الصفحات:١٥٧-٢٠٦.
- بدوي، محمد عباس (٢٠٠٤)، "الافصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية"، **مجلة المال والتجارة**، العدد ٤١٨، الصفحات: ٢٤ – ٣٦.
- حسن، محمد حسين أحمد (١٩٩٩)" الافصاح البيئي في التقارير والقوائم المالية وآثاره الايجابية – دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، السنة ١٣، العدد ٢، الصفحات: ١٥٢-١٩٨.

- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٧)، **"تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية"**، الدار الجامعية – الاسكندرية، مصر.
- حنفي، عبد الغفار (٢٠٠٧)، **"أساسيات التمويل والإدارة المالية"**، الدار الجامعية – الاسكندرية، مصر.
- خميسي، بن رجم محمد، (٢٠١٢)، "مدى فعالية المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة: واقع وآفاق"، **ملفات أبحاث في الاقتصاد والتسيير**، عدد خاص، الصفحات: ٣٣٥-٣٥٢
- عبيدات، أشرف خلدون (٢٠١٤) **"دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان"** رسالة ماجستير غير منشورة –كلية الأعمال جامعة عمان العربية.
- عمر، زينب إمام عبد الحافظ (٢٠١٢)، "القياس والتقرير المحاسبي عن عمليات التنمية المستدامة–دراسة تطبيقية على قطاع البترول في مصر"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد ٣، الصفحات: ١٣ – ٣٧.
- قاسم، خالد مصطفي (٢٠٠٩)، **"إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"**، الدار الجامعية–الاسكندرية، مصر.
- قريشي، محمد الصغير (٢٠١٤)، "المسؤولية الاجتماعية والبيئية في القطاع المصرفي دراسة تقييمية لمجموعة من البنوك العاملة في الجزائر"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد ٦، الصفحات:٣٩-٥٦
- مكاوي، نادية أبو فخرة، (١٩٩٨) "أثر التركز المصرفي على الاداء المالي للبنوك التجارية المصرية" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد ٤، الصفحات: ٦١٩ – ٧٠٧

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

- Abul Hassan, and Harahap, S.S. (2010), "Exploring corporate social responsibility disclosure: the case of

Islamic banks", **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, Vol. 3, No. 3, pp. 203-227.

- Al Karim, R. and Alam, T. (2013), "An Evaluation of Financial Performance of Private Commercial Banks in Bangladesh: Ratio Analysis" **Journal of Business Studies Quarterly**, Vol. 5, No. 2, PP. 65-77.
- Araya, H.M.B., Mas, E.S. and Garrido, F.P. (2014), "Sustainability reporting in European cooperative banks: an exploratory analysis", **Segundo Cuatrimestre**, No.115 pp. 30-56.
- Aust, D.N. (2013), "enhancing shareholder value by improving sustainability performance", **Corporate Finance Review**, Vol. 17, No. 6, May/Jun, pp. 11-15.
- Benau, A.G., Garcia, L.S. and Zorio, A. (2013), "Financial crisis impact on sustainability reporting", **Management Decision**, Vol. 51 No. 7, pp. 1528-1542.
- Bhatia, A. and Tuli, S. (2014), "An Empirical Analysis of Sustainability Disclosure Practices: Evidence from India and China", **IIM Kozhikode Society & Management Review**, Vol. 3, No, 2, pp. 135–148.
- Carnevale, C. and Mazzuca, M. (2014), "Sustainability report and bank valuation: evidence from European stock markets", **Business Ethics: A European Review**, Vol. 23, No. 1, January, PP. 69-90.
- Christofi, A., Christofi, P. and Sisaye, S. (2012), "Corporate sustainability: historical development and reporting practices", **Management Research Review**, Vol. 35 No. 2, pp. 157-172.
- Cunha, F.A.F.S and Samanez, C.P. (2013), "Performance Analysis of Sustainable Investments in the Brazilian Stock Market: A Study About the Corporate Sustainability Index (ISE)" **Journal of Business Ethics**, Vol. 117, pp. 19–36.
- Dhanda, K.K. (2013), "Case Study in the Evolution of Sustainability: Baxter International Inc", **Journal of Business Ethics**, Vol. 112, pp. 667–684.

- Eljelly, A.M.A. and Elobeed, A.A. (2013), "Performance indicators of banks in a total Islamic banking system: the case of Sudan", **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, Vol. 6, No. 2, pp. 142-155
- Epstein, M.J. and Roy, M.J.(2001), "Sustainability in Action: Identifying and Measuring the Key Performance Drivers", **Long Range Planning Journal**, Vol.34, pp. 585–604 .
- Goyal, P., Rahman, Z. and Kazmi, A.A. (2013), "Corporate sustainability performance and firm performance research Literature review and future research agenda", **Management Decision**, Vol. 51, No. 2, pp. 361-379.
- Global Reporting Initiative (2013), G4, financial services sector disclosures Guidelines, Final Version, pp. 1-48 available at: http://www.globalreporting.org
- Hubbard, G. (2011), "The Quality of the Sustainability Reports of Large International Companies: An Analysis", **International Journal of Management**, Vol. 28, No. 3, Part 2, Sept, PP. 824-848.
- International Federation of Accountant (2006), "**Why Sustainability Counts for Professional Accountants in Business**", IFAC, Available at: http://www.ifac.org
- Islam, A.M. and Mathews, M.R. (2009), "Grameen Bank's social performance disclosure: Responding to a negative assessment by Wall Street Journal in late 2001" **Asian Review of Accounting**, Vol. 17, No. 2, pp. 149-162.
- Jain, A., Keneley, M. and Thomson, D. (2015), "Voluntary CSR disclosure works! Evidence from Asia-Pacific banks", **Social responsibility journal**, Vol. 11, No. 1, pp. 2-18.
- Jones, S., Frost, G. Loftus, J. and Laan, S.V.D. (2007), "An Empirical Examination of the Market Returns and Financial Performance of Entities Engaged in

Sustainability Reporting", **Australian Accounting Review**, Vol. 17, No.1, Mar, pp. 78-87.

- Kanagaretnama, K., Limb, C.Y., Loboc, G.J. (2010), " Auditor reputation and earnings management: International evidence from the banking industry", **Journal of Banking & Finance**, Vol. 34, Issue 10, October, pp. 2318–2327
- Kaur, S. and Bhaskaran, R. (2015), "Corporate Social Responsibility Disclosure Practices of Public and Private Sector Banks in India: A Comparative Analysis", **the IUP Journal of Management Research**, Vol. XIV, No. 2, PP.24-38.
- Khan, M.H.U.Z., Islam, M.A., Fatima, J.K. and Ahmed, K. (2011), "Corporate sustainability reporting of major commercial banks in line with GRI: Bangladesh evidence", **Social Responsibility Journal**, Vol. 7, No. 3, pp. 347-362.
- Khlif, H., Guidara, A. and Souissi, M. (2015), "Corporate social and environmental disclosure and corporate performance Evidence from South Africa and Morocco" **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 5, No. 1, pp. 51-69.
- KPMG International (2008), "**International Survey of Corporate Responsibility Reporting** ", available at: http://www.kpmg.com
- ---------- (2011), "**Corporate Sustainability: A progress report**", available at: http://www.kpmg.com
- Krasodomska, J. (2015), "CSR disclosures in the banking industry: Empirical evidence from Poland", **Social Responsibility Journal**, Vol. 11, No. 3, pp. 406-423.
- Kumar, K. (2014), "sustainability performance measurement: an investigation into corporate performance through environmental Indicators", **International journal of management research and review**, Vol. 4, Issue 2, Feb, pp. 192-206 .

- Laidroo, L. and Ööbik, U. (2014), "Banks' CSR disclosures – headquarters versus subsidiaries", **Baltic Journal of Management**, Vol. 9, No. 1, pp. 47-70.
- Lo´pez, M. V., Garcia, A. and Rodriguez, L. (2007), "Sustainable Development and Corporate Performance: A Study Based on the Dow Jones Sustainability Index", **Journal of Business Ethics**, Vol.75, Springer, pp.285–300 .
- Matthews, J.O and Rusinko, C.A. (2010), "Sustainability Disclosure: Increasingly Important for Banks and Commercial Lenders", **Commercial Lending Review**, september–October, pp. 13-19.
- McManus, P.A. (2011), "**Introduction to Regression Models for Panel Data Analysis**", Indiana University Workshop in Methods, October, available at http://www.Indiana.edu
- Menassa, E. (2010), "Corporate social responsibility an exploratory study of the quality and extent of social disclosures by Lebanese commercial banks" **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. 11, No. 1, pp. 4-23.
- Pastor, J.T., Lovell, C.A.K. and Tulkens, H. (2006), "Evaluating the financial performance of bank branches", **Annals of Operations Research**, Vol. 145, pp.321–337.
- Perez, F. and Sanchez, L.E. (2009), "Assessing the Evolution of Sustainability Reporting in the Mining Sector", **Environmental Management** Vol. 43, pp. 949–961.
- Piatti, D. (2014), "Corporate social performance and social disclosure: evidence from Italian mutual banks", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 18, No. 1, PP. 11-35.
- Schneider, A. and Meins, E. (2012), "Two Dimensions of Corporate Sustainability Assessment: Towards a Comprehensive Framework", **Business Strategy and the Environment**, Vol. 21, pp. 211–222.
- Sobhani, F.A., Zainuddin, Y., Amran, A. and Baten, M.A. (2011), "Corporate sustainability disclosure practices of

selected banks: A trend analysis approach", **African Journal of Business Management**, Vol. 5, No. 7, April, pp. 2794-2804.

- The Organisation for Economic Co-Operation and Development (2001), "**The DAC Guidelines: Strategies for sustainable Development**", OECD. available at: http://www.oecd.org
- Tiong, P.N.C. and Anantharaman, R. N. (2011), "an examination of the sustainability disclosures of ANZ, NAB and Westpac", **Journal of Applied Finance**, Issue 3, pp. 12-16 .
- World Commission on Environment and Development (1987), "**Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future**", WCED. available at https://www.sustainabledevelopment.un.org
- Yilmaz, I. (2013), "Social Performance vs. Financial Performance: CSR disclosures as an indicator of Social Performance", **International Journal of Finance & Banking Studies**, Vol. 2, No. 2, pp. 53-65.
- Yu, M. and Zhao, R. (2015), "Sustainability and firm valuation: an international investigation", **International Journal of Accounting and Information Management**, Vol. 23, No. 3, pp. 289-307.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١) أسماء البنوك المستخدمة في عينة الدراسة

م	اسم البنك	م	اسم البنك	م	اسم البنك
١	بنك مصر	٢	بنك مصر إيران للتنمية	٣	بنك HSBC
٤	البنك الاهلي المتحد	٥	بنك عودة	٦	بنك الاسكندرية
٧	البنك الاهلي المصري	٨	بنك التعمير والاسكان	٩	بنك باركليز
١٠	البنك التجاري الدولي	١١	بنك الاستثمار العربي	١٢	بنك البركة
١٣	بنك كريدي اجريكول	١٤	البنك العربي الافريقي	١٥	بنك الكويت الوطني
١٦	بنك قناة السويس	١٧	البنك المصري الخليجي	١٨	بنك القاهرة
١٩	بنك الامارات دبي الوطني	٢٠	البنك المصري لتنمية الصادرات	٢١	مصرف ابوظبي الاسلامي
٢٢	بنك المؤسسة المصرفية العربية	٢٣	المصرف العربي الدولي	٢٤	بنك المصرف المتحد
٢٥	بنك قطر الوطني الاهلي	٢٦	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	٢٧	بنك ابوظبي الوطني مصر
٢٨	بنك فيصل الاسلامي	٢٩	بنك الاتحاد الوطني	٣٠	بنك بلوم

ملحق رقم (٢) مؤشر الإفصاح المستخدم لتحديد درجة الإفصاح عن الاستدامة للبنوك في مصر

البعد: الاقتصادي	
المجال: الأداء الاقتصادي	
G4-EC1	القيمة الاقتصادية المباشرة المولّدة والموزّعة
G4-EC2	الآثار المالية وغيرها من المخاطر والفرص لأنشطة المنظمة نتيجة لتغير المناخ
G4-EC3	تغطية التزامات المنظمة تبعاً لخطة الاستحقاقات المحددة
G4-EC4	المساعدة المالية الواردة من الحكومة
المجال: التواجد في السوق	
G4-EC5	نسب الأجر القياسي لمستوى مبتدئ مصنفًا تبعاً لنوع الجنس مقارنة بالحد الأدنى المحلي للأجور في مواقع العمليات الهامة

الرمز	المؤشر
G4-EC6	نسبة الإدارة العليا المعينة من المجتمع المحلي في مواقع العمليات الهامة
المجال :الآثار الاقتصادية غير المباشرة	
G4-EC7	تنمية استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة وتأثيرها
G4-EC8	الآثار الاقتصادية الهامة غير المباشرة، بما فيها مدى التأثير
المجال :ممارسات الشراء	
G4-EC9	نسبة الإنفاق على المورّدين المحليين في مواقع العمليات الهامة
البُعد :البيئي	
المجال :المواد	
G4-EN1	المواد المستخدمة مصنفة تبعاً للوزن أو الحجم.
G4-EN2	النسبة المئوية للمواد المستخدمة من المواد المدخلة المعاد تدويرها
المجال :الطاقة	
G4-EN3	استهلاك الطاقة داخل المنظمة
G4-EN4	استهلاك الطاقة خارج المنظمة
G4-EN5	شدة الطاقة
G4-EN6	الحد من استهلاك الطاقة
G4-EN7	التخفيضات في متطلبات منتجات الطاقة وخدماتها
المجال :المياه	
G4-EN8	إجمالي سحب المياه تبعاً للمصدر
G4-EN9	مصادر المياه المتأثرة بشدة بسحب المياه
G4-EN10	النسبة المئوية ومجموع حجم المياه المعاد تدويرها واستخدامها
المجال :التنوع البيولوجي	
G4-EN11	مواقع التشغيل المملوكة أو المؤجرة أو المدارة في، أو بجوار، المناطق المحمية والمناطق ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي خارج المناطق المحمية
G4-EN12	وصف الآثار الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات على التنوع البيولوجي في المناطق المحمية والمناطق ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي خارج المناطق المحمية
G4-EN13	المواطن المحمية أو المستعادة
G4-EN14	إجمالي عدد الأنواع المتضمنة في القائمة الحمراء الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والأنواع المدرجة على القوائم الوطنية للحفظ في المناطق المتأثرة بالعمليات، مصنفة تبعاً لمستوى خطر الانقراض

المجال :الانبعاثات	
G4-EN15	انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة
G4-EN16	انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الناتجة عن استهلاك
G4-EN17	انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى
G4-EN18	شدة انبعاثات الغازات الدفيئة
G4-EN19	الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة
G4-EN20	انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
G4-EN21	أكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت والانبعاثات الهوائية الهامة الأخرى
المجال :النفايات السائلة والصلبة	
G4-EN22	إجمالي صرف المياه مصنفًا طبقًا للنوعية والوجهة
G4-EN23	إجمالي وزن النفايات حسب النوع وطريقة التخلص منها
G4-EN24	إجمالي عدد الانسكابات الكبيرة وحجمها
G4-EN25	وزن المواد المنقولة أو المستوردة أو المصدّرة أو النفايات المعالجة التي تعتبر خطرة بموجب أحكام اتفاقية بازل2 الملحق 1 و 2 و 3 و 8 والنسبة المئوية للنفايات المنقولة التي شحنت دوليًا
G4-EN26	هوية المسطحات المائية والمواطن المتعلقة بها المتأثرة تأثرًا كبيرًا بصرف المياه من قِبل المنظمة وجريانها وحجم تلك المسطحات وحالة حمايتها وقيمة تنوعها البيولوجي
المجال :المنتجات والخدمات	
G4-EN27	مدى تخفيف الآثار البيئية للمنتجات والخدمات
G4-EN28	النسبة المئوية للمنتجات المباعة ومواد تغليفها التي تمّت استعادتها مصنفة حسب البُعد
المجال :الالتزام	
G4-EN29	القيمة المالية للغرامات الكبيرة وإجمالي عدد العقوبات غير المالية نظير عدم الالتزام باللوائح والقوانين البيئية
المجال :النقل	
G4-EN30	الآثار البيئية الهامة على نقل المنتجات والسلع والمواد الأخرى اللازمة لعمليات المنظمة وعمليات نقل أعضاء القوى العاملة
المجال :الإجماليات	
G4-EN31	إجمالي نفقات الحماية البيئية والاستثمارات تبعاً للنوع

الرمز	المؤشر
المجال :التقييم البيئي للمورّد	
G4-EN32	النسبة المئوية للمورّدين الجدد الذين تم تدقيقهم باستخدام المعايير البيئية
G4-EN33	الآثار البيئية السلبية الفعلية والمحتملة في سلسلة الإمداد والإجراءات المتخذة
المجال :آليات الشكاوى البيئية	
G4-EN34	عدد الشكاوى بصدد الآثار البيئية التي قدمت والتي تم التعامل معها والتي تمت تسويتها من خلال آليات الشكاوى الرسمية
البُعد: الاجتماعي	
البُعد الفرعي :ممارسات العمالة والعمل اللائق	
المجال :التوظيف	
G4-LA1	إجمالي أعداد الموظفين الجدد المعينين ودوران الموظفين ونسبتهم مصنفةً تبعاً للمجموعة العمرية ونوع الجنس والمنطقة
G4-LA2	الاستحقاقات الممنوحة للموظفين بدوام كامل والتي لا تمنح للموظفين المؤقتين أو العاملين بدوام جزئي، مصنفة تبعاً لمواقع العمليات الهامة
G4-LA3	معدلات العودة إلى العمل والاحتفاظ بالوظيفة بعد الإجازات الوالدية مصنفة طبقًا لنوع الجنس
المجال :علاقات العمالة/الإدارة	
G4-LA4	فترات الحد الأدنى للإشعار بالنسبة للتغيرات التشغيلية، بما في ذلك ما إذا كانت محددة في الاتفاقيات الجماعية
المجال :الصحة والسلامة المهنية	
G4-LA5	النسبة المئوية من القوى العاملة الممثلة في لجان الصحة والسلامة الرسمية المشتركة بين الإدارة والعمّال والتي تساعد في المراقبة وتقديم المشورة بشأن الصحة المهنية وبرامج السلامة
G4-LA6	نوع الإصابة ومعدلات الإصابة والأمراض المهنية، وأيام العمل الضائعة والتغيب عن العمل وإجمالي عدد الوفيات المتعلقة بالعمل، مصنفة حسب المنطقة ونوع الجنس
G4-LA7	العمّال ذوي نسبة الإصابة المرتفعة أو مخاطر الإصابة المرتفعة بالأمراض المتعلقة بمهنتهم
G4-LA8	موضوعات الصحة والسلامة التي تغطيها الاتفاقيات الرسمية مع نقابات العمّال
المجال :التدريب والتعليم	
G4-LA9	متوسط ساعات التدريب في السنة لكل موظف مصنفًا حسب نوع الجنس وفئة

الرمز	المؤشر
	الموظف
G4-LA10	برامج إدارة المهارات والتعلم مدى الحياة التي تدعم استمرار قابلية الموظفين للتوظيف وتساعدهم في إدارة النهايات المهنية
G4-LA11	نسبة الموظفين الذين يتلقون مراجعات منتظمة للأداء والتطوير الوظيفي، مصنفةً طبقًا لجنس الموظف وفئته
المجال :التنوع وتكافؤ الفرص	
G4-LA12	تكوين هيئات الحوكمة وتقسيم الموظفين تبعاً لفئة الموظف وجنسه، والمجموعة العمرية والانتماء إلى مجموعة الأقليات وغيرها من مؤشرات التنوع
المجال :مساواة الرجال والنساء في الأجر	
G4-LA13	نسبة الراتب الأساسي والأجور للنساء بالمقارنة مع الرجال مصنفة تبعاً لفئة الموظف، ومواقع العمليات الهامة
المجال :تقييم الموردين فيما يتعلق بممارسات العمالة	
G4-LA14	النسبة المئوية للموردين الجدد الذين تم تدقيقهم باستخدام معايير ممارسات العمالة
G4-LA15	الآثار الهامة السلبية الفعلية والمحتملة لممارسات العمالة في سلسلة الإمداد والإجراءات المتخذة
المجال :آليات الشكاوى المتعلقة بممارسات العمالة	
G4-LA16	عدد الشكاوى حول ممارسات العمالة التي قدمت والتي تم التعامل معها والتي تمت تسويتها من خلال آليات الشكاوى الرسمية
البعد الفرعي :حقوق الإنسان	
المجال :الاستثمار	
G4-HR1	العدد الإجمالي والنسبة المئوية لاتفاقيات الاستثمار الهامة والعقود التي تتضمن شروطًا تتعلق بحقوق الإنسان أو التي خضعت لتدقيق حقوق الإنسان
G4-HR2	إجمالي ساعات تدريب الموظفين على سياسات أو إجراءات حقوق الإنسان التي تتعلق بجوانب حقوق الإنسان ذات الصلة بالعمليات، بما فيه النسبة المئوية للموظفين المدربين
المجال :عدم التمييز	
G4-HR3	إجمالي عدد حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة
المجال :الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية	
G4-HR4	العمليات والموردون الذين تبيّ أنهم ربما انتهكوا الحق في ممارسة الحرية

	المؤشر
	النقابية والمفاوضة الجماعية أو في خطرٍ كبير، والإجراءات المتخذة لدعم هذه الحقوق
المجال :عمالة الأطفال	
G4-HR5	العمليات والمورّدين الذين تبيّ أنهم في خطر كبير بالنسبة لحوادث عمالة الأطفال، والتدابير المتخذة للمساهمة في القضاء بفعالية على عمالة الأطفال
المجال :العمل الجبري أو القسري	
G4-HR6	العمليات والمورّدون الذين تبيّ أنهم في خطر كبير بالنسبة لحوادث العمل الجبري أو القسري، والتدابير المتخذة للمساهمة في القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو القسري
المجال :الممارسات الأمنية	
G4-HR7	النسبة المئوية لموظفي الأمن المدربين على سياسات أو إجراءات المنظمة في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالعمليات
المجال :حقوق الشعوب الأصلية	
G4-HR8	إجمالي عدد حوادث الانتهاكات المتعلقة بحقوق السكان الأصليين والإجراءات المتخذة
المجال :التقييم	
G4-HR9	العدد الإجمالي والنسبة المئوية للعمليات التي خضعت لاستعراضات حقوق الإنسان أو تقييم الآثار
المجال :تقييم المورّدين فيما يتعلق بحقوق الانسان	
G4-HR10	النسبة المئوية للمورّدين الجدد الذين تم تدقيقهم باستخدام معايير حقوق الإنسان
G4-HR11	آثار حقوق الإنسان السلبية الهامة الفعلية والمحتملة في سلسلة الإمداد والإجراءات المتخذة
المجال :آليات الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان	
G4-HR12	عدد الشكاوى بصدد آثار حقوق الإنسان التي قدمت والتي تم التعامل معها والتي تمت تسويتها من خلال آليات الشكاوى الرسمية
البُعد الفرعي :المجتمع	
المجال :المجتمعات المحلية	
G4-SO1	نسبة العمليات التي طُبِقت فيها مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية
G4-SO2	عمليات ذات آثار سلبية كبيرة فعلية ومحتملة على المجتمعات المحلية

المؤشر	
FS 13	نقاط الوصول للمناطق المنخفضة بالسكان أو المحرومة اقتصاديا
FS 14	المبادرات لتحسين الوصول للخدمات المالية للفئات المحرومة.
المجال :مكافحة الفساد	
G4-SO3	إجمالي عدد العمليات التي خضعت لتقييم المخاطر المتعلقة بالفساد ونسبتها المئوية والمخاطر الهامة التي تمّ تحديدها
G4-SO4	الاتصالات والتدريب بشأن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد
G4-SO5	وقائع الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة
المجال :السياسة العامة	
G4-SO6	إجمالي قيمة المساهمات السياسية مصنفة تبعًا للبلد والمتلقي/المستفيد
	المجال :السلوك المناهض للمنافسة
G4-SO7	إجمالي عدد الإجراءات القانونية نتيجة ممارسات السلوك المناهض للمنافسة ومكافحة الاستئمان والاحتكار ونتائجها
المجال :الالتزام	
G4-SO8	القيمة المالية للغرامات الكبيرة وإجمالي عدد العقوبات غير المالية نظير عدم الالتزام للتشريعات والقوانين
المجال :تقييم الموردين فيما يتعلق بالآثار على المجتمع	
G4-SO9	النسبة المئوية للموردين الجدد الذين تم تدقيقهم باستخدام معايير التأثير على المجتمع
G4-SO10	الآثار السلبية الفعلية والمحتملة على المجتمع في سلسلة الإمداد والإجراءات المتخذة
	المجال :آليات الشكاوى المتعلقة بالآثار على المجتمع
G4-SO11	عدد الشكاوى بصدد الآثار على المجتمع التي قدمت والتي تم التعامل معها والتي تمت تسويتها من خلال آليات الشكاوى الرسمية
البُعد الفرعي: مسئولية المنتج	
المجال :صحة العميل وسلامته	
G4-PR1	النسبة المئوية لفئات المنتجات والخدمات الهامة التي تقيَّم لتحسين آثار الصحة والسلامة
G4-PR2	إجمالي عدد حوادث عدم الالتزام للوائح والقواعد الطوعية المتعلقة بآثار الصحة والسلامة للمنتجات والخدمات أثناء دورة حياتها، مصنفة تبعًا لنوع المخرجات
المجال :التعريف بالمنتجات والخدمات	

المؤشر	المؤشر
G4-PR3	نوع المعلومات الخاصة بالمنتج والخدمة التي تتطلبها إجراءات المنظمة لوضع الملصقات والإعلان عن المنتجات والخدمات والنسبة المئوية من فئات المنتجات والخدمات الهامة التي تخضع لمتطلبات مثل هذه المعلومات
G4-PR4	إجمالي عدد حوادث عدم الالتزام للتشريعات والقواعد الطوعية المتعلقة بمعلومات المنتجات والخدمات ووضع الملصقات عليها، مصنفة تبعاً لنوع المخرجات
G4-PR5	نتائج الاستقصاءات التي تقيس رضا العميل
FS 15	السياسات للتصميم العادل وبيع المنتجات والخدمات المالية
FS 16	المبادرات لتعزيز محو الأمية المالية حسب نوع المستفيد
المجال :الاتصالات التسويقية	
G4-PR6	بيع المنتجات المحظورة أو المتنازع عليها
G4-PR7	إجمالي عدد حوادث عدم الالتزام للتشريعات والقواعد الطوعية المتعلقة بالتواصل التسويقي متضمنًا الإعلان والترويج والرعاية، مصنفة تبعاً لنوع المخرجات
المجال :خصوصية العميل	
G4-PR8	إجمالي عدد الشكاوى الموثقة المتعلقة بانتهاكات خصوصية العميل وفقدان بيانات العملاء
المجال :الالتزام	
G4-PR9	القيمة النقدية للغرامات الهامة نتيجة عدم الالتزام للقوانين والتشريعات المتعلقة بتوفير واستخدام المنتجات والخدمات
المجال :تشكيلة المنتجات	
FS 1	سياسات مع مكونات بيئية واجتماعية محددة تطبق على خطوط العمل
FS 2	إجراءات لتقييم وفحص المخاطر البيئية والاجتماعية في قطاعات الأعمال
FS 3	العمليات لرصد تنفيذ العملاء والالتزام للمتطلبات البيئية والاجتماعية المدرجة في اتفاقات أو صفقات.
FS 4	العمليات لتحسين كفاءة الموظفين لتنفيذ السياسات والإجراءات البيئية والاجتماعية وتطبيقها على قطاعات الأعمال.
FS 5	التفاعلات مع العملاء والمستثمرين وشركاء الأعمال بشأن المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية.
FS 6	النسبة المئوية للمحفظة لخطوط الأعمال التجارية من خلال المنطقة والحجم

	المؤشر
	والقطاع.
FS 7	القيمة النقدية من المنتجات والخدمات المصممة لتقديم فائدة اجتماعية محددة لكل خط أعمال موزعة حسب الغرض
FS 8	القيمة النقدية من المنتجات والخدمات المصممة لتقديم فائدة بيئية محددة لكل خط أعمال موزعة حسب الغرض
المجال :المراجعة	
FS 9	مدى تغطية وتكرار المراجعة لتقييم تنفيذ السياسات البيئية والاجتماعية وإجراءات تقييم الخطر
المجال :الملكية النشطة	
FS 10	النسبة المئوية وعدد الشركات في محفظة الاعمال والتي افصحت عن القضايا البيئية أو الاجتماعية.
FS 11	النسبة المئوية من الأصول الخاضعة للفحص البيئي أو الاجتماعي الإيجابي والسلبي.
FS 12	سياسات التصويت التي تطبق على القضايا البيئية أو الاجتماعية